AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIAP. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844
www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السادسة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2015

الأصل: إنجليزي

EX.CL/892 (XXVI)

متابعة قمة واجادوجو لعام 2004:
العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة لأفريقيا

متابعة قمة واجادوجو لعام 2004: العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة لأفريقيا
مذكرة تمهيدية

1. في سبتمبر 2004، انعقدت القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي حول العمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا، في واجودوجو واعتمدت إعلانا وخطة عمل وآلية متابعة للتنفيذ والرصد والتقييم.

2. وبعد مرور عشر سنوات من التنفيذ تخللها أربعة تقارير كل منها لفترة سنتين وتقريرا متابعة شاملان ، قررت الدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي (EX.CL/DEC.648 (XIX) عقد دورة خاصة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية بغية تقييم تنفيذ إعلان واجادوجو وخطة عملها الصادرين في 2004 حول تعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر. وقد انعقدت الدورة الاستثنائية في ويندهوك، ناميبيا، في أبريل 2014 تحضيرا للقمة الاستثنائية في واجادوجو (واجا + 10) في سبتمبر 2014، وفقا لمقرر المؤتمر ((ASSEMBLY/AU/DEC.498 (XXII)). وقد بحثت تقرير المتابعة الشامل الثاني عن تنفيذ إعلان واجادوجو وخطة عملها الصادرين في 2004، ثم بحثت وثائق السياسة الجديدة للعقد القادم.

3. كان من المتوقع أن تعتمد القمة الاستثنائية إعلانا وخطة عمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة، وكذلك آلية متابعتهما، وبرنامجا حول هجرة الأيدي العاملة وإطارا للشراكة بين القطاعين العام والخاص حول توفير فرص العمل والتنمية الشاملة. وبناء على طلب البلد المضيف، أُجلت القمة إلى موعد غير مسمى، نتيجة لوباء إيبولا في الإقليم ووفقا لقرار صادر عن أمانة الإكواس يقضي بتعليق الاجتماعات الإقليمية.

4. فيما يلي التحديات الرئيسية التي واجهت تنفيذ خطة عمل واجادوجو لعام 2004:

(1) تعدد المجالات ذات الأولوية الرئيسية والإستراتيجيات والتوصيات؛

(2) قلة الموارد المالية على جميع المستويات؛

(3) ضعف مؤسسات سوق العمل؛

(4) استمرار ضعف الإرادة السياسية مع التزام محدد؛

(5) سوء التنسيق بين المؤسسات المعنية بالتحديات التي تواجه سوق العمل. وفيما يتعلق بالتحديات المذكورة، كان ينبغي أن تلعب المجموعات الاقتصادية الإقليمية دورا مركزيا في تنفيذ عملية خطة العمل، لكن لم تتوفر لها القدرات البشرية المطلوبة للقيام بذلك.

5. إن التقييم المرحلي الذي تضمنه تقرير متابعة التنفيذ الثاني (أبريل 2014) قدم التوصيات التالية، بين أمور أخرى، من أجل وضع السياسة في المستقبل:

(1) معالجة استمرار التحدي المتمثل في البطالة والعمالة الناقصة، خصوصا لدى الشباب والمرأة؛

(2) تبسيط المجالات ذات الأولوية الرئيسية؛

(3) رفع مستوى الإرادة السياسية؛

(4) ضرورة اتساق السياسات والمؤسسات من أجل التنسيق والفعالية بشكل أفضل؛

(5) الحاجة إلى مزيد من تنسيق مشاركة المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الإنمائيين على أحسن وجه ؛

(6) ضرورة إصلاح نظام التعليم المهني والفني ؛

(7) ضرورة تكثيف تعبئة وتخصيص الموارد من الميزانيات الوطنية؛

(8) الحاجة إلى تعزيز آلية متابعة للتنفيذ والرصد والتقييم ، مع أهداف ومؤشرات لسياسات قائمة على تحقيق النتائج؛

(9) الحاجة إلى التعجيل بتمديد الحماية الاجتماعية لتشمل الاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين؛

(10) ضرورة تطوير هجرة الأيدي العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

6. ي إطار تنفيذ خطة عمل واجادوجو لعام 2004، تم وضع مجموعة أخرى من وثائق السياسات والبرامج/المشاريع المستهدِفة. وانشغالا منه بأن أفريقيا هي الإقليم الأقل

إنتاجية في العالم، شرع المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في إستراتيجية ذات شقين من خلال اعتماد أجندة الإنتاجية لأفريقيا مقرونة بالمبادئ التوجيهية للحوار السياسي. وتمشيا مع المجال ذي الأولوية رقم 4 من خطة عمل واجادوجو لعام 2004، تم اعتماد وثيقتين: برنامج النهوض بالاقتصاد غير الرسمي وخطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعاملين الريفيين. ويعكسان الأولوية التي تعطيها القيادة السياسية للاتحاد الأفريقي للتنمية الشاملة، والعدالة واحترام حقوق جميع فئات العاملين في سوق العمل التي يسيطر عليها الاقتصاد غير الرسمي.

7. ولتحقيق الأهداف المذكورة، ستركز مجالات سياسة واجادوجو + 10 على المجالات ذات الأولوية الستة (6) التالية:

(1) القيادة السياسية، المساءلة والحكم الرشيد؛
(2) عمالة الشباب والمرأة،
(3) الحماية الاجتماعية والإنتاجية من أجل ضمان النمو المستدام والشامل؛
(4) مؤسسات لسوق العمل تؤدي وظائفها أداء جيدا وتكون شاملة للجميع؛
(5) هجرة الأيدي العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي؛
(6) الشراكة وتعبئة الموارد.

8. اعتبارا للطلب المستمر للتعجيل بإدماج الشباب في سوق العمل، مع مراعاة الضرورة الملحة للتحضير للتنفيذ الفوري لأجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وبرنامجها للسنوات العشر الأولى اللذين يتضمنان معا أهدافا وغايات هامة حول العمالة والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي من أجل التنمية الشاملة والرفاهية للشعوب الأفريقية، اقترحت المفوضية تقديم وثائق سياسة واجادوجو + 10 إلى الدورة العادية للمؤتمر في يناير 2015 في أديس أبابا.

9. يُتوقع من المؤتمر أن يعتمد ما يلي:

(1) إعلانا حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة؛
(2) خطة عمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة تلخص المجالات ذات الأولوية الرئيسية الستة؛

(3) آلية متابعة؛

(4) برنامجا حول هجرة الأيدي العاملة والتكامل الإقليمي؛

(5) إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص حول توفير فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة.

–

EX.CL/892(XXVI)
ANNEX 1

خطة عمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا

SA 12789

AFRICAN UNION

UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517 Fax: 517844

القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي

حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة

واجادوجو، بوركينا فاسو، 3-7 سبتمبر 2014

الموضوع: " العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة"

خطة عمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا

الخلفية/المقدمة:

1. اعتمدت القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في سنة 2004 إعلانا وخطة عمل حول العمالة والقضاء على الفقر، وآلية المتابعة الخاصة بهما. وبعد عشر سنوات من التنفيذ، لا تزال تحديات ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة سائدة. وقد سلطت عملية تقييم قمة واجادوجو الاستثنائية لسنة 2004 الضوء على ما يلي: لقد كان التنفيذ محدودا بسبب ضعف القدرة المؤسسية على المستويات الوطنية الإقليمية والقارية، ومحدودية الموارد المالية، والافتقار إلى بناء القدرات، ووجود المجموعة الواسعة من المجالات ذات الأولوية الرئيسية والواردة في خطة العمل. وثمة عوامل أخرى ترتبط بغياب الأهداف والمؤشرات التي من شأنها تسهيل التخطيط والمتابعة من قبل الدول الأعضاء، وبضعف التنسيق بخصوص تعهدات الشركاء الإنمائيين الدوليين.

2. أثناء فترة التنفيذ، شدد قادة الاتحاد الافريقي السياسيون على أهمية المواضيع الاستراتيجية مثل الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين، وتحسين الإنتاجية وخاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع العام، إضفاء الطابع الرسمي على الاقتصاد غير الرسمي، هجرة اليد العاملة والحاجة إلى تعزيز التعاون الفني بين الدول الأعضاء في قضايا العمالة.

3. وبالتالي، ففي عقد جديد من الالتزام بالعمل والعمالة والحماية الاجتماعية، تم اختيار المجالات الستة ذات الأولوية الرئيسية التالية لتكون محل تركيز خاص:

أ. القيادة السياسية، والمساءلة، والحكم الرشيد

ب. عمالة الشباب والنساء

ج. الحماية الاجتماعية، والإنتاجية من أجل تحقيق النمو المستدام والشامل

د. مؤسسات سوق العمل ذات الأداء الجيد والشامل

هـ. هجرة اليد العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي

و. الشراكة وتعبئة الموارد

4. وبهدف تسهيل التنفيذ الفعال للالتزام الجديد المنصوص عليه في خطة العمل هذه، تم إبراز عدد محدود من الاستراتيجيات للمجالات الستة ذات الأولوية الرئيسية، وإسناد الأدوار على مختلف مستويات المسؤولية. وسيتم تنفيذ خطة العمل عبر برامج دورية، ستكون مشتركة مع الشركاء الإنمائيين الدوليين من خلال المحافل المناسبة على كل المستويات. وقد استند نهج التنفيذ إلى مبدإ التفريع، وهو ما يضع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في موقع القيادة.

المجال ذو لأولوية الرئيسية 1: القيادة السياسية، والمساءلة والحكم الرشيد

النتائج المتوقعة: مستوى التزام عال من القيادة السياسية بتحقيق نمو شامل وواسع النطاق للقضاء على معاناة اليد العاملة من الفقر، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق وضمان التماسك الاجتماعي في سياق أجندة التنمية لمرحلة ما بعد 2015، وأجندة الاتحاد الافريقي 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستراتيجيات:

من قبل الدول الأعضاء:

أ. إعداد توجيهات رفيعة المستوى للسياسات ومراجعتها على المستوى الوزاري من أجل مواصلة وتوجيه المشاركة السياسية، ودعم السياسات والاستراتيجيات الوطنية الشاملة للعمالة؛

ب. تحقيق الاتساق للسياسات من خلال وضع وتنفيذ سياسات للاقتصاد الكلي مواتية للعمالة، والتنمية القطاعية وكذلك سياسات العمالة وسوق العمل من أجل تعزيز النمو الشامل والواسع النطاق والقضاء على الفقر، من خلال تعزيز استخدامها ونتائج نمو الانتاجية، تعميم العمالة في جميع الاستراتيجيات القطاعية ووضع آليات مؤسسية فعالة للتنسيق وللتنفيذ ، إدماج سياسات العمالة بشكل كامل في أطر إعداد الميزانية الوطنية، فضلا عن أطر الرصد والتقييم؛ ومكافحة الممارسات السيئة مثل الفساد الذي يعيق إمكانيات القطاع الخاص والاستثمار في توفير فرص العمل المنتج؛

ج. تشجيع التحول الهيكلي والقيمة المضافة لتوفير وتنمية فرص العمل المنتج وذي القدرة التنافسية على المدى الطويل.

د. اعتماد دور تنموي للدولة من أجل جذب وإرشاد وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية وذات العمالة الكثيفة والقيام في نفس الوقت بتعزيز بيئة مواتية للأعمال والاستقرار الاقتصادي.

هـ. دمج وترجمة سياسات العمالة إلى أطر قانونية من أجل مقاربة فعالة وقائمة على الحقوق، لسياسات العمالة؛

ز. بناء تماسك مؤسسي لإدارة سوق العمل من خلال تعزيز الترابط العضوي بين وظائف سوق العمل الأساسية للعمالة، والعمل، والتعليم والتدريب المهني والفني، وتنمية المهارات؛

ح. زيادة مخصصات الميزانية المناسبة لسياسات وبرامج العمالة، كجزء من الإطار الكلي مثل إطار الإنفاق المتوسط الأجل؛

ط. وضع وتعزيز نظام معلومات سوق العمل لصنع السياسات بطريقة مدروسة، وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

و. تعزيز بيئة العمل لتمكين الاستثمار ونقل التكنولوجيا في القطاعات التي تعتمد على كثافة العمالة ودعم نمو يقوده القطاع الخاص الكفيل بزيادة فرص العمل.

ك. تعزيز سياسات تخطيط الموارد البشرية لا سيما في المجالات الرئيسية مثل الصحة والتعليم حيث يمكن أن يؤدي النقص في الأيدي العاملة إلى تقويض التنمية البشرية والتنمية الشاملة.

ل. إنشاء وتعزيز مؤسسات الحوار الاجتماعي من أجل تحقيق مشاركة شاملة وواسعة النطاق حول القضايا المتعلقة بالمساءلة والشفافية في مجال العمالة، والنمو الغني بفرص العمل ، والحماية الاجتماعية، والإنتاجية، والقضاء على الفقر و غير ذلك..

من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية:

أ. كفالة المساءلة المنتظمة لمؤتمر رؤساء الدول من خلال عمليات مراجعة مرحلية كل سنتين حول تنفيذ المجالات ذات الأولوية الرئيسية من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وإجراء تقييم لمنتصف المدة في 2019، وتقييم نهائي في 2024؛

ب. استخدام آليات الاتحاد الافريقي للمساءلة الموجودة حاليا بالإضافة إلى المبادرات الطوعية مثل الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وذلك لاستعراض الأدوات والأطر الإقليمية وتزويد الدول الأعضاء بحيز للسياسات ملائم لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في تعزيز النمو الغنى بفرص العمل وضمان الاستقرار الاقتصادي.

ج. دعم الدول الأعضاء، بالتعاون مع الشركاء الإنمائيين والاجتماعيين، لوضع وتعزيز نظمها الوطنية لمعلومات سوق العمل ووضع نظم معلومات سوق العمل الإقليمية والقارية التي تستند إلى النظم الوطنية.

د. وضع وتنفيذ أدوات للقياس وتقديم التقارير عن الإقصاء الاجتماعي، بدعم فني من وكالات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين؛

هـ. تعزيز الإدارة السياسية والاقتصادية من خلال توفير منابر تمكن المواطنين والجهات الفاعلة غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية، وجمعيات المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية) من الإدلاء برأيها حول القضايا المتصلة بالمساءلة والشفافية بخصوص العمالة والنمو الشامل.

المجال ذو الأولوية الرئيسية 2: عمالة الشباب والنساء

النتائج المتوقعة: الحد من البطالة والعمالة الناقصة والهشاشة في أوساط الشباب والنساء

الاستراتيجيات:

من قبل الدول الأعضاء:

أ. تعميم عمالة الشباب والنساء في سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات القطاعية وسياسات سوق العمل، وذلك من أجل تلبية احتياجاتهم الخاصة، مع الإدراك التام أنه لا الشباب ولا النساء يشكلون مجموعات متجانسة.

ب. دعم مشاركة الشباب والمرأة في الحوار حول سياسات العمالة والسياسات الأخرى ذات الصلة؛

ج. تعزيز نهج متكامل؛ يربط سياسات العمالة والحد من الفقر والتنمية الشاملة، للحد من ارتفاع مستوى الفقر في أوساط الشباب والنساء بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين ووكالات الأمم المتحدة.

د. إعداد مجموعات مصممة حسب الطلب وشاملة من سياسات سوق العمل، تعالج كلا من جانبي الطلب والعرض في سوق العمل؛ وعلى الدول الأعضاء تحديد وتكييف التدابير المناسبة والفعالة لسياسات سوق العمل التي تتناسب مع ظروفها بما في ،على سبيل المثال، خطط التدريب في مجال سوق العمل، وبرامج التوظيف في القطاع العام، ودعم الأجور، وخدمات العمالة التي توفر البحث عن العمل وخدمات التوجيه بشأن المطابقة المهنية، وصناديق الوظائف والتدريب، الخ..

هـ. اتخاذ خطوات عاجلة لتحسين وزيادة تجاوب نظم التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية بغية معالجة عدم التطابق المتفشي والهيكلي للمهارات والتعجيل بتحديد الاحتياجات من المهارات وتوقعات المطابقة الفعلية للعرض والطلب بخصوص المهارات في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي ولمعالجة فترات البطالة الطويلة التي يقضيها معظم الشباب والنساء لا سيما في المناطق الريفية.

و. إقامة شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك توفير الحوافز لتنمية المهارات وإيجاد منابر للحوار المستمر بين مؤسسات التدريب والشركات.

ز. وضع برامج للاعتراف بالمهارات والكفاءات وكذلك منابر وظيفية للشباب من أجل تحقيق مشاركة مجدية للشباب والنساء وإدراجهم في جميع الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ح. توفير الإشراف كحكومات وطنية وتحقيق اتساق للسياسات في الأطر الوطنية والإقليمية لإصدار الشهادات في التعليم والتدريب المهني، إضافة إلى وضع خطط عمل وطنية وإقليمية متكاملة وشاملة لعدة قطاعات لتوظيف الشباب.

ط. تعزيز وتنفيذ نهج لمسارات التعليم والتدريب لإزاحة النظرة السلبية للتدريب الفني والمهني.

ي. دعم التوظيف الذاتي ومباشرة الأعمال الحرة للشباب والنساء، من خلال تدريب أفضل على المهارات الأساسية للأعمال التجارية وتهيئة بيئة للأعمال تراعي احتياجات وتوقعات الشباب والمرأة من خلال توفير حزم شاملة تتضمن التدريب على المهارات، وتنمية روح تنظيم المشاريع، والحصول على التمويل، والأسواق ،والإرشاد وكذلك خدمات تنمية الأعمال التجارية الأخرى.

ك. دعم المشاريع الاجتماعية والأعمال التجارية ، وخاصة التعاونيات باعتبارها مؤسسات أعمال مستدامة وناجحة، وتعزيز سهولة ممارسة الأعمال التي تساهم في توفير فرص العمل، وأسس الحماية الاجتماعية، والحد من الضعف ، والنمو الشامل، والقضاء على الفقر. وينبغي تقديم الدعم إلى القطاع الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمنظمات الدينية كوسيلة لتعزيز النمو الشامل من خلال التدخلات الخاصة بالعمالة والحماية الاجتماعية؛

ل. تعزيز الإدماج المالي للنساء والشباب في المناطق الريفية لتخفيف القيود ممثلة في عدم الحصول على التمويل من قبل الشركات والأسر والأفراد، مع التركيز على استكشاف الخدمات المالية المبتكرة (مثل الادخار والتأمين والائتمان، ونقل الأموال).

م. وضع وتنفيذ سياسات المشتريات التفضيلية وتعزيز الوصول إلى الأسواق دعما للشركات التابعة للشباب والنساء.

ن. تعزيز الروابط الخلفية والأمامية بين مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة والشركات المحلية مع التأكيد على المحتوى المحلي.

س. تحقيق أكبر قدر من مشاركة القوة العاملة النسائية وتمكين المرأة عبر تعزيز تكافؤ الفرص في العمل وتحسين ظروف العمل للنساء؛ وتنفيذ المقرر رقم EX/CL/DEC.117(V) والإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا الصادرين عن الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي والدورة العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات على التوالي.

ع. توفير الحوافز المالية والاجتماعية المناسبة لدعم توفير فرص العمل للشباب والمرأة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل الزراعة والاقتصاد غير الرسمي، والصناعات الثقافية والمهن المتعلقة بالفنون والخدمات، وخاصة الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ف.وضع خطط شاملة لتنمية الموارد البشرية ترمي إلى التقييم و التوقع والتخطيط بشكل مستمر لمتطلبات مهارات سوق العمل وتغذية نظم التدريب؛

ص. وضع و/أو تعزيز معلومات شاملة لسوق العمل مع إدماج مسائل الجنسين والشباب بشكل كامل:

ق. دعم وتعزيز المؤسسات القادرة على مساعدة الشباب الداخلين الجدد إلى سوق العمل بما في ذلك الوظائف المدرسية وأسواق التوظيف وغيرها من المبادرات المدرة للدخل؛

ر. تعزيز نهج متكامل يربط سياسات العمالة والحد من الفقر و التنمية الشاملة بغية الحد من ارتفاع مستوى الفقر في أوساط الشباب والنساء، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفا بما في ذلك أولئك المعاقون والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ،السل والملاريا.

من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية:

أ. إدماج توظيف الشباب والمرأة في برنامج **النيباد والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا وخطة عمل للتعجيل بالتنمية الصناعية لأفريقيا** وبرامج الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الصلة؛

ب.تعزيز مساحة الحوار حول السياسات داخل أجهزة صنع السياسات للاتحاد الافريقي بغية دعم الرؤية المشتركة والالتزام المتواصل بتعزيز السياسات الخاصة بتوظيف الشباب والنساء في إطار نهج يتسم بتعدد أصحاب المصلحة؛

ج. تعزيز فرص العمل اللائق للشباب والمرأة من أجل السلام وإعادة الإعمار والتنمية في البلدان الخارجة من النزاعات؛

د. تعزيز "**حملة العمل الآمن للشباب والمرأة**"، والدعوة لتهيئة ظروف عمل أكثر أمانا وأمنا للشباب والنساء؛

هـ. تنفيذ شراكة إقليمية وقارية بين القطاعين العام والخاص لتعزيز توظيف الشباب والمرأة بما في ذلك المسؤولية الاجتماعية للشركات مع التركيز على الفئات الأكثر ضعفا؛

و. تحديد العوامل الاقتصادية على المستويين الإقليمي والقاري التي يمكن أن توفر فرصا واسعة للتنمية الصناعية وإمكانيات لإيجاد فرص العمل من خلال تنمية قوة العمل الماهرة المطلوبة (لإثراء الماس والذهب والأحجار الكريمة، والخشب، والجلود، الخ..) وتعزيز مبادرات تطوير المهارات المتكاملة؛

ز. ضمان تقاسم الخبرات بشأن توظيف الشباب والمرأة، بما يشمل النشر المنتظم لكتيب أو رسالة إخبارية حول الممارسات الجيدة بشأن توظيف الشباب والمرأة؛

ح. دعم مواءمة التخصصات لمساندة تنقل الأيدي العاملة على المستوى الإقليمي الفرعي (المجموعات الاقتصادية الإقليمية) و على المستوي القاري في نهاية المطاف ؛

ط. دعم الدول الأعضاء في إعداد وتنفيذ نظم المعلومات المتعلقة بسوق العمل ووضع نظام معلومات لسوق العمل يراعي النساء والشباب؛

ي. تعزيز منتديات الحوار الإقليمي والقاري مع الشباب والمرأة حول العمالة والحماية الاجتماعية والمهارات.

المجال الرئيسي ذو الأولوية 3: الحماية الاجتماعية والإنتاجية من أجل النمو المستدام والشامل:

النتائج المتوقعة: توسيع الحد الأدنى لتغطية الحماية الاجتماعية ليشمل المستبعدين؟ فئات العمال وأفراد أسرهم، بما في ذلك خدام المنازل، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، والسل والملاريا، والأشخاص المعاقون ، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية في أفريقيا.

الاستراتيجيات:

من قبل الدول الأعضاء:

أ. إجراء دراسات متعددة القطاعات لتقييم وضع الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين، وأفراد أسرهم والاستفادة من النتائج في وضع خطط وطنية لتنفيذ خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين كأولوية للحكومة وذلك بدعم من الشركاء الدوليين؛

ب. ضرورة أن تشمل خطة الحماية الاجتماعية القطرية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين (1) حدا أدنى من مجموعة الحماية الاجتماعية (2) اطارا قانونيا وتنظيميا ملائما (3) إدارة الدعوة والاحصاءات والمعرفة (4) التنظيم والتواصل من أجل التمكين والمشاركة الفعالة للعمال في القطاع غير الرسمي و(5) الحوار حول السياسات والحوار الاجتماعي؛

ج. وضع استراتجيات مرنة بشأن دراسات الجدوى وتقدير التكاليف والتمويل المستدام، تجمع بين الخطط القائمة وغير القائمة على دفع المساهمات للبرامج الوطنية المحددة للحماية الاجتماعية المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين بغية الحد من الإنفاق العام وتخفيف الضغوط على الموارد العامة المحدودة من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية؛

د. ضمان إضفاء الطابع الرسمي بصورة تدريجية، على الاقتصاد غير الرسمي من خلال تهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مواتية للمؤسسات المستدامة، وتنمية المهارات، والتوسيع التدريجي للحماية الاجتماعية إستنادا إلى أوجه التآزر والتكامل بين خطة الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين وتوصية منظمة العمل الدولية (رقم 202) بشأن تحقيق الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، وتعزيز الانتاجية والتشجيع على تنظيم العمال في القطاع غير الرسمي والمؤسسات؛

هـ. اتخاذ تدابير محددة لتوسيع نطاق ظروف العمل اللائق، والحماية الاجتماعية والعمل ليشمل خدام المنازل؛ والعمال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعمال المعوقين وبوجه عام، وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للحماية الإجتماعية أكثر مراعاة لمسائل الجنسين في الاقتصاد غير الرسمي.

و. تعزيز نهج متكامل من حيث معالجة عدم المساواة بين الجنسين والربط بين تخفيف حدة الفقر والأمومة والحماية الصحية وفرص حصول الأمهات العاملات على الحماية الاجتماعية في الاقتصاد غير الرسمي وذلك لإتاحة التوفيق على نحو أفضل بين مسؤوليات العمل والأسرة والرعاية.

ز. اتخاذ الخطوات المناسبة للقضاء على جميع أشكال العمل غير المقبول؛ بما في ذلك عمل الأطفال وضمان الصحة والسلامة المهنيتين .

ح. ضرورة قيام وكالات الضمان الاجتماعي بتقديم الدعم المالي والخبرة الفنية لتوسيع الحماية الاجتماعية لتشمل العمال الريفيين والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي وأسرهم وبالتالي تنفيذ البرامج الوطنية للحماية الاجتماعية للعمال الريفيين.

ط. الاستثمار في الدراسات والبحوث ذات الصلة لتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية بشأن مجالات الحماية الاجتماعية؛

ي. تصميم برامج شاملة للحماية الاجتماعية تعالج احتياجات الفئة المستضعفة للنساء والشباب في سوق العمل؛

ك. تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصادات الأفريقية مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المشاريع المتناهية الصغر، والقطاعين العام والخاص، والقطاع الزراعي والاقتصاد غير الرسمي تمشيا مع أجندة الانتاجية لأفريقيا؛

ل. تعزيز قدرة المراكز الوطنية على تعزيز الانتاجية وتشجيع إنشاء مثل هذه المراكز حيث لا توجد.

م. الإسراع بتشكيل جهاز قاري بغية إنشاء منظمات للإنتاجية الوطنية في أفريقيا؛

ن. استحداث آليات تمويل للإنتاجية وبرامج الحماية الاجتماعية؛

س. تنفيذ مبادرة قارية خاصة بشأن الحماية الاجتماعية تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

ع. تعزيز غرس ثقافة الانتاجية والابتكار بين شعوب أفريقيا وكذلك ثقافة الحماية الاجتماعية بين العمال الريفيين والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، بما في ذلك برامج التثقيف ورفع الوعي العام حول الضمان الاجتماعي.

من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي:

أ. إدراج خطة الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي وفي المناطق الريفية في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، والاستفادة من المؤسسات التعاونية ومؤسسات التمويل الصغيرة لتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال الريفيين وأفراد أسرهم؛

ب.تنفيذ مبادرة قارية خاصة حول الضمان الاجتماعي تستهدف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

ج. الإسراع بتنفيذ أجندة الإنتاجية لأفريقيا لدعم تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن التنمية الزراعية والتصنيع مع التركيز على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والخدمة العامة؛

د. وضع مؤشر للإنتاجية والقدرة التنافسية لأفريقيا لتعزيز المعايير النموذجية؛

هـ. تنمية القدرة على التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم من خلال إنشاء مركز أفريقي لتنمية وتعزيز الأعمال التجارية الصغيرة ومجلس أفريقي للإنتاجية.

و. إدماج الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا في أجندة الإنتاجية لأفريقيا كوسيلة لتخفيف الآثار المدمرة لهذه الأمراض على الإنتاجية.

من قبل الشركاء الإنمائيين الدوليين:

أ. المشاركة في تنسيق تدخلاتهم حول الحماية الاجتماعية على المستويات الوطنية والاقليمية والقارية على نحو أفضل وبشكل منتظم؛

ب.دعم التكامل والتنسيق للحماية الاجتماعية والتنمية الشاملة مع المشاركة الكاملة لممثلي المرأة وأكثر فئات العمال ضعفا ؛

ج) مساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية والمساهمة من خلال الدراسات والبحوث ذات الصلة؛

من قبل المجموعات الاقتصادية الاقليمية

أ. دعم قابلية تحويل منافع الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين وحمايتهم

ب.تحديد الصكوك الاقليمية للحماية الاجتماعية بما يستوعب المجموعة الدنيا التي يمكن للدول الأعضاء الإسهام فيها وترجمتها على الصعيد الوطني إلى سياسات للحماية الاجتماعية الخاصة بها.

ج. إنشاء بنوك معلومات بشأن الحماية الاجتماعية وتقاسم الممارسات الجيدة.

د. تعزيز الحوار الاجتماعي الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية ووضع آليات ومؤسسات إقليمية للحماية الاجتماعية.

المجال الرئيسي ذو الأولوية 4: مؤسسات سوق العمل ذات الأداء الجيد والشامل

النتائج المتوقعة: تعزيز وتحديث مؤسسات سوق العمل.

الاستراتيجيات:

من قبل الدول الأعضاء:

أ. زيادة وتعزيز التآزر والتكامل بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في سوق العمل من خلال تمكين خدمات التوظيف العام لتكون بمثابة مركز لتحسين توفير الخدمات بشأن التوظيف الذاتي وتدخلات الوساطة؛

ب. إنشاء وتعزيز وحدات لتخطيط ورصد وتقييم التوظيف والموارد البشرية لخلق وتعزيز القدرة على التخطيط الاستراتيجي في الوزارات المسؤولة عن العمل والتوظيف والحماية الاجتماعية والتدريب والتعليم الفني والمهني؛

ج. تعزيز آليات ومؤسسات الحوار الاجتماعي مع توسيع مجال تأثيرها على الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي دعمًا للنمو الاقتصادي المتوازن والاندماج الاجتماعي؛

د. تدعيم مؤسسات سوق العمل وتحسين كفاءتها المهنية لدعم سياسات التنمية وخطط الاستثمار مع التركيز على توفير الخدمات المهنية العالية الجودة والمفتوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المتناهية الصغر في الاقتصاد غير الرسمي؛

هـ. تنفيذ إطار تنسيق ومواءمة نظم معلومات سوق العمل لتدعيم هذه النظم والقدرات في مجال تخطيط الموارد البشرية لتعزيز التفاهم والمشاركة والشراكة في صياغة وتنفيذ وتقييم ورصد سياسات التنمية الشاملة؛

و. إجراء إصلاحات مؤسسية وقانونية وغيرها من الاصلاحات في سوق العمل لتعزيز التوظيف والنمو وضمان إدماج المجموعات المستضعفة، بما في ذلك المعوقون

والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والعمال المهاجرون والنازحون داخليا.

ز. تشجيع تنسيق السياسة الداخلية بين الوزارات وسائر وكالات الدولة في وضع السياسات لتعزيز الاتساق والكفاءة والفعالية في إدماج التوظيف في خطط وبرامج التنمية.

ح. اعتماد وتعميق الإصلاحات لإزالة التشوهات التي تشجع تقنيات الإنتاج الكثيفة من حيث رأس المال على حساب تقنيات الانتاج الكثيفة من حيث العمالة؛

ط. تعزيز قدرات السلطات المحلية في مجال وضع وتنفيذ ورصد وتقييم سياسات العمالة من أجل التنمية المحلية الفعالة لصالح العمالة المحلية في إطار الميثاق الأفريقي للقيم، ومبادئ اللامركزية، والادارة المحلية والتنمية المحلية.

ي. تعزيز عملية التنسيق الداخلي للسياسات بين الوزارات والوكالات الأخرى التابعة للدولة والشركاء الاجتماعيين في مجال وضع السياسات تحقيقًا للترابط والكفاءة والفعالية في إدماج العمالة في خطط وبرامج التنمية؛

ك. تعزيز برامج تأمين فرص العمل لمعالجة مشكلة البطالة وخاصة في المناطق الريفية كإجراء قصير ومتوسط الأجل.

من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي:

أ. تنفيذ برنامج التعاون الفني بين الدول الأفريقية للاستفادة من الخبرات الفنية القيمة المتراكمة في الدول الأعضاء على مدى عقود في مجالات العمالة، العمل، هجرة اليد العاملة وإدارة السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية؛

ب. إجراء التقييم لمراكز إدارة العمل الإقليمية الأفريقية ورفع مستواها باعتبارها هياكل أفريقية متخصصة لدعم تنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي في مجال العمل، العمالة، الحماية الاجتماعية وهجرة اليد العاملة؛

ج. تعزيز المشاريع الاجتماعية بما في ذلك إنشاء وتقوية المؤسسات التعاونية المجدية اقتصاديا لتوفير فرص العمل وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين؛

د. تعزيز قدرات مؤسسات سوق العمل الأفريقية لتحديد المهارات المستقبلية واحتياجات التدريب المهني من أجل النموِّ الشامل والتكامل الاقتصادي الاقليمي .

من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية :

أ. دعم إنشاء لجان تنسيق وطنية ثلاثية بشأن قضايا العمالة والعمل للتنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية .

ب.دعم أو تسهيل إنشاء هياكل وطنية حول سوق العمل ونظم المعلومات .

المجال الرئيسي ذو الأولوية 5: هجرة اليد العاملة والتكامل الاقتصادي الاقليمي:

النتائج المتوقعة: تحسين إدارة هجرة اليد العاملة داخل أفريقيا لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي

الاستراتيجيات:

من قبل الدول الأعضاء:

أ. وضع ومواءمة وتنسيق الأطر القانونية والتنظيمية لهجرة اليد العاملة والضمان الاجتماعي وقوانين الاستثمار فضلاً عن أطر اعتماد المهارات بغية جذب المستثمرين ودعم تنفيذ سياسات التنمية ؛ اعتماد سياسات العمالة الوطنية وقوانين العمل التي تسمح للأشخاص والعمال بحرية التنقل على المستويين الإقليمي والأقاليمي باعتبار ذلك عنصرًا ضروريا للتعاون والتكامل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية؛

ب.تعزيز قدرة هيئات تفتيش العمل، وخدمات العمالة في القطاعين العام والخاص ووكالات الضمان الاجتماعي على إدارة هجرة اليد العاملة من خلال وضع سياسات وتشريعات خاصة بهجرة اليد العاملة ومتماشية مع سياسات العمالة والهياكل الادارية والفنية الفعالة بما في ذلك اتحادات العمال ومنظمات أصحاب العمل؛

ج. وضع أطر قانونية لضمان أن وكالات التوظيف الخاصة المعنية بالتعيينات الدولية تعمل وفق المعايير الوطنية والدولية بما يشمل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف وبالنظر إلى التعيين والإعادة إلى الوطن بطريقة عادلة وأخلاقية على الصعيد الدولي بغية ضمان توافر مجموعة المهارات المطلوبة لتنمية البلدان الأفريقية؛

د. تطوير عملية جمع البيانات حول هجرة اليد العاملة وتحليلها ونشرها بما يشمل تعزيز نظم معلومات سوق العمل؛

هـ. إطلاق أنظمة تأشيرة ملائمة للعمالة المهاجرة الرسمية من أجل تعزيز حرية التنقل داخل الأقاليم وفيما بينها،

و. إنشاء آليات مؤسسية لإجراء حوار منتظم حول الهجرة بين البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد بما في ذلك المسائل المتعلقة بقيود السفر (فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز)، فضلاً عن وضع أنظمة جيدة التنظيم لإدارة التعيينات في كل من البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد؛

ز. توسيع نطاق مبادئ المعاملة المتساوية وغير التمييزية بين العمال المهاجرين والعمال الوطنيين وفقا للاتفاقيات الدولية حول الأمن والعمالة وظروف العمل، والأجور، والتدريب المهني والحصول على الرعاية الصحية والتنقل الجغرافي. ضرورة مساعدة العمال المهاجرين على العودة والاستقرار في بلدانهم الأصلية، من خلال القيام، بين جملة أمورٍ أخرى، بتوفير الحوافز الضريبية للشروع في أعمال تجارية جديدة. وستساعد هذه الحوافز على ضمان الحقوق المكتسبة وقابلية تحويل الضمان الاجتماعي؛

ح. تيسير توفير خطط محددة للحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين بما من فيهم أولئك العمال في القطاع الاقتصادي والقطاع الريفي والمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وأفراد أسرهم؛

ط. تعزيز احترام وحماية حقوق العمال المهاجرين من خلال التصديق على معايير العمل وبرامج وأنشطة التوعية بشأن القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين، والمعلومات والاتصالات المؤيدة للتصورات الإيجابية العامة للمهاجرين

من أجل مكافحة التمييز وكراهية الأجانب وتحقيق الاندماج الكامل للعمال المهاجرين في المجتمعات المضيفة؛

ي. تعزيز الحماية والعمالة للشباب والنساء بغية الحد من تزايد الضغوط والمخاطر التي تتعرض لها الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر.

ك. وضع آلية مناسبة لتعزيز إسهام العمال المهاجرين في التنمية الوطنية

من قبل المجموعات الاقتصادية الاقليمية :

أ. إنشاء مكاتب العمل الإقليمية، بما يشمل الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تسهيل توظيف الموارد البشرية المتوفرة لدولة عضوٍ في دول أعضاء أخرى تفتقر إلى العمالة الماهرة ودعم تبادل الممارسات الجيدة ؛

ب. تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمى في مجال هجرة اليد العاملة وتسهيل الحوار الإقليمي حول هجرة اليد العاملة من خلال أجهزة صنع السياسات الإقليمية والإدارات الفنية المعنية بقضايا العمل، والصحة والسلامة المهنيتين والحماية الاجتماعية وتنمية المهارات؛

ج. إدراج المنظور الجنساني وكذلك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في برامج هجرة اليد العاملة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للنساء العاملات في التجارة غير الرسمية العابرة للحدود واللائي يتعرضن بشكل خاص للتحرش والعنف وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز؛

د. تسهيل الاعتراف بالمؤهلات ووثائق التفويض، وإجراء عملية مراجعة سنوية للثغرات الموجودة في المهارات وضمان الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال المجموعات الاقتصادية الاقليمية؛

هـ. ضمان التصديق على البروتوكولات الاقليمية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحرية التنقل والحق في الاستقرار، وتنفيذها؛

و. ضمان الوصول إلى أنظمة الحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين الشرعيين فى الاقتصاد غير الرسمى؛

ز. مواجهة التحديات المتعلقة بخدام المنازل المهاجرين داخل أفريقيا وخارجها ولاسيما ما يتعلق بالإساءات وانتهاكات الحقوق الأساسية والضعف الاجتماعي والاقتصادي .

من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي:

أ. القيام، بالتعاون مع أقاليم المقصد الأخرى، بإنشاء آليات للحوار حول تنقل اليد العاملة والهجرة الدائرية من أجل تحسين فهم الاتجاهات والتحديات الرئيسية وتسهيل تحديد الاهتمامات المتعلقة بالسياسة المشتركة، ودعم هجرة النظامية للعمال وآثارها على التنمية، والاتفاق على الاعتراف المتبادل بالمهارات ووثائق التفويض مع التعهد بالاستثمار في الموارد البشرية من خلال رفع مستوى مناهج التعليم والتدريب الفني والمهني في البلدان الأصلية لتخفيف حدة التحدي المتمثل في هجرة الأدمغة .

ب. ضمان الاتساق والتنسيق بين سياسات التجارة وسوق العمل بغية تحقيق إجمالي معدل أعلى لتوفير فرص العمل وتخفيف بعض الضغوط التي يتعرض لها التنافس العالمي على الوظائف ، وذلك بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية؛

ج. دعم لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في متابعة ورصد وتقييم سياسات وبرامج هجرة اليد العاملة بما في ذلك دور العمال المهاجرين الأفريقيين في التنمية الاجتماعية الاقتصادية؛

د. وضع سياسات سليمة لتخطيط الموارد البشرية من أجل مواجهة هجرة وهدر الأدمغة الأفريقية وتعزيز المعرفة ونقل المهارات ومساهمة المهاجرين ذوي المهارات العالية الأوساط العلمية الأفريقية بالمهجر، في التعليم، والأبحاث العلمية والتكنولوجيا والتنمية الاجتماعية الاقتصادية؛

هـ. إنشاء لجنة استشارية ثلاثية أفريقية لهجرة اليد العاملة تابعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي بغرض تحسين إدارة العمالة المهاجرة في أفريقيا، ومعالجة القضايا المتعلقة بثغرات القوة العاملة وآليات الحماية الاجتماعية بمبادرة من الدول الأعضاء ، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

و. تعزيز عملية تنفيذ إطار سياسة الهجرة لأفريقيا.

المجال الرئيسي ذو الأولوية رقم 6: الشراكة وتعبئة الموارد :

النتائج المتوقعة : تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد من أجل التنفيذ الفعال للإعلان وخطة العمل على جميع المستويات.

من قبل الدول الأعضاء :

أ. زيادة مخصصات الميزانية الوطنية لسياسات وبرامج العمالة والحماية الاجتماعية بما في ذلك أطر الانفاق المتوسطة الأجل التي وضعتها الدول الأعضاء ؛

ب. اعتبار العمالة والحماية الاجتماعية مجالين من المجالات ذات الأولوية في إطارٍ أجندة التعاون الدولي للدول الأعضاء ؛

ج. تعزيز الشراكات القائمة على البرامج المتوسطة الأمد مع الشركاء الإنمائيين الدوليين ؛

من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي :

أ. تسهيل تنفيذ ورصد خطة العمل، وتقييم التقدم المحرز، وإعداد برنامج مفصل تخصص له ميزانية لأربع سنوات مع أهداف ومؤشرات من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار عملية التخطيط التابعة لها. وسيتم كذلك إعداد تقارير لمنتصف المدة وتقارير للتقييم النهائي في 2019 و2025 على التوالي؛

ب. القيام ،من خلال تنفيذ الوثيقة الاستراتيجية لتعبئة الموارد، بتعزيز قدرة وزارات العمل والعمالة والحماية الاجتماعية والتدريب المهني والفني على التخطيط ، والرصد والتقييم من أجل تعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ سياسات العمالة؛

ج. قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية بالنظر في إنشاء صندوق للعمالة والتماسك الاجتماعي يوفر الدعم لتنفيذ ومتابعة ورصد وتقييم الإعلان وخطة العمل مع الآليات المناسبة على كل مستوى؛

د. ضمان المشاركة الفعالة للقارة في المنتديات العالمية التي تناقش فيها العمالة والحماية الاجتماعية، والهجرة، والعمل، والانتاجية والقضاء على الفقر ،لتحديد موقفها ، ووضع المعايير والخطوط التوجيهية وصياغة السياسات الانمائية؛

هـ. وضع آليات للتنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم لاستخدامها على جميع المستويات من قبل أصحاب المصلحة في مساعيهم الرامية إلى تحقيق توجهات الأهداف المتضمنة في الاعلان وخطة العمل.

من قبل جميع الأطراف:

أ. إنشاء/تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات بما في ذلك خطط المسؤولية الاجتماعية للشركات ؛

ب. تحديد الخطط والبرامج والمشاريع ووضعها على جميع المستويات مع تقدير التكاليف بتوضيح مستوى الموارد الضرورية لتمويلها بالميزانيات الوطنية وبالتشاور مع الشركاء الإنمائيين الدوليين .

ج. تنظيم مائدة مستديرة مع الشركاء الإنمائيين والاجتماعيين الدوليين لدعم تنفيذ السياسات والبرامج وخطة العمل التي تم وضعها بشأن العمالة، والعمل والحماية الاجتماعية؛ تنظيم مؤتمرات دورية للمانحين مع الشركاء الإنمائيين الدوليين (مرة في كل سنتين) حول تمويل جوانب محددة من خطة العمل.

الخاتمة:

5. يتطلب التنفيذ الناجح والمستدام لخطة العمل هذه والاعلان شراكات قوية وآلية تمويل مستدامة واسعة النطاق على المستويات الوطنية والاقليمية والقارية والدولية. ولتحقيق هذا، تتعهد كل دولة عضوٍ بزيادة ميزانيتها المخصصة لسياسات العمالة والحماية الاجتماعية، مع إقامة الشراكات المحافظة عليها مع القطاع الخاص والمنظمات غير

الحكومية، والنقابات العمالية، ومنظمات أصحاب العمل، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والمنظمات المجتمعية.

6. ومن ثم، يطلب من الدول الأعضاء تحديد أولوياتها وفقًا لظروفها وخصوصياتها الوطنية، وأوضاعها الانمائية، فضلاً عن مواردها البشرية والمالية والوطنية وقدراتها المؤسسية .
7. يتعين على الاتحاد الأفريقي تعزيز أنشطة التعاون الفني في بناء القدرات مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الاقليمية من أجل إدارة أفضل للعمالة والحماية الاجتماعية وتعزيز دوره الأساسي في تحقيق النمو الشامل والتكامل الاقتصادي الإقليمي.

SA 12790

EX.CL/892(XXVI)
ANNEX 2

آلية المتابعة المنقحة لتنفيذ ورصد وتقييم خطة العمل

حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517 Fax: 517844

القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة

واجادوجو، بوركينا فاسو، 3-7 سبتمبر 2014

الموضوع: "العمالة، والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة"

آلية المتابعة المنقحة لتنفيذ ورصد وتقييم خطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة

آلية المتابعة المنقحة لتنفيذ ورصد وتقييم خطة العمل

حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة

أولا: **مقدمة:**

1. تم اعتماد آلية متابعة التنفيذ والرصد والتقييم من قبل القمة الاستثنائية حول العمالة وتخفيف حدة الفقر في أفريقيا (واجادوجو، سبتمبر 2014).

2. أكدت قمة واجادوجو مجددا على الأهمية الخاصة لضرورة إيجاد آلية أكثر فعالية للمتابعة وتقديم التقارير. والسبب في ذلك هو ملاحظة أن أهداف إعلان واجادوجو 2004 وخطة العمل حول العمالة وتخفيف حدة الفقر لم تتحقق بالكامل ويعود ذلك جزئيا إلى ضعف التنسيق وعدم وجود آلية فعالة مع أدوات سهلة الاستخدام وعملية لتقييم التقدم ومتابعة التنفيذ والرصد والتقييم. وواجهت عملية التنفيذ عوائق بسبب الافتقار إلى أداة التخطيط التي تحدد الأهداف والمؤشرات، والصياغة الضعيفة/ غير المحكمة للسياسات الوطنية والإقليمية الفرعية في إطار إعلان وخطة عمل واجادوجو لعام 2004. وهناك عامل آخر ملحوظ يتمثل في عدم الانتظام والتفاوت الملاحظ في وفاء المجموعات الاقتصادية الإقليمية بمسؤولياتها فيما يتعلق بتقديم التقارير، في حين كانت دولها الأعضاء تقدم تقاريرها مباشرة وحصريا إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

3. هناك حاجة ملحة إلى آلية أكثر تكاملا وترابطا و تماسكا لاستعراض تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة اللذين اعتمدتهما القمة الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات في واجادوجو في سبتمبر 2014. ويتناول الاستعراض عملية التنفيذ والنتائج على المستوى الوطني والإقليمي والقاري، بما في ذلك تدخلات الشركاء الدوليين، والتعرف على التقدم المحرز والتحديات من أجل إجراء تغييرات عند الاقتضاء.

4. في سياق نشر هذه الآلية على جميع المستويات سوف يتم الاسترشاد برؤية الاتحاد الأفريقي 2063 التي تهدف إلى القضاء على الفقر في القارة.

5. كان الموضوع العام للقمة الاستثنائية "**العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة**" والغرض من ذلك هو توجيه عملية تنفيذ نتائج القمة والقرارات الأخرى ذات الصلة.

6. في ضوء ما سبق، يُقترح ما يلي كآلية لمتابعة وتقييم نتائج القمة الاستثنائية حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا على المستوى الوطني والإقليمي (المجموعات الاقتصادية الإقليمية) والقاري (مفوضية الاتحاد الأفريقي). وهى تشمل الشركاء الإنمائيين الدوليين.

7. تتكون الآلية من مؤسسات المتابعة الوطنية ومؤسسات المتابعة الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

ثانيا: آلية المتابعة والتقويم:

8. إن الهدف العام للآلية هو تقييم وقياس التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة في أفريقيا.

ألف. على المستوى الوطني:

9. تكون مؤسسات المتابعة القائمة مسؤولة عن تنفيذ ومتابعة الإعلان وخطة العمل. وحيث لا توجد هذه المؤسسات، تتم مناشدة الدول الأعضاء إنشاءها. ويتطلب ذلك الحوار الاجتماعي والمشاورات المنتظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ويسمح للدول الأعضاء بتعزيز الالتزام والملكية المشتركة على نطاق أوسع".

10. ينبغي للدول الأعضاء أن تنشئ داخل الوزارة المسؤولة عن العمل والعمالة والتدريب المهني والفني وحدات لتخطيط السياسات والرصد والتقييم تكون أيضا بمثابة الجهات المختصة بمتابعة تنفيذ الإعلان وخطة العمل؛

11. ينبغي لمؤسسات المتابعة الوطنية القيام، من بين أمور أخرى، بما يلي:

أ) وضع خطط عمل مفصلة ذات أهداف ومعالم وأدوار ومسؤوليات واضحة لجميع أصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين وذلك باستخدام خطة عمل القمة كإطار توجيهي. وينبغي أن تحدد الخطة أيضا كيفية تعبئة الموارد اللازمة.

ب) إجراء تقييم تشاركي وشامل كل سنتين بشأن تنفيذ الإعلان وخطة العمل حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة لتقديمه إلى مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية مع نسخة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي.

ج) عقد اجتماعات متابعة تشاركية ودورية مع الشركاء الإنمائيين الدوليين بالتعاون الوثيق مع الوزارة المسؤولة عن المالية والتخطيط الإنمائي، وينبغي دعوة الشركاء الاجتماعيين وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين إلى المشاركة في هذه الاجتماعات؛

د) تعيين شخص للمتابعة على المستوى الوطني للتواصل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي؛

هـ) نشر وتعميم إعلان الاتحاد الأفريقي وخطة عمله المنقحة بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة (من خلال حملات وطنية على سبيل المثال)؛

باء. على المستوى القاري:

12. تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنسيق عملية متابعة وتقييم تنفيذ الإعلان وخطة العمل على المستوى القاري. وتقوم اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة التابعة للاتحاد الأفريقي بالإشراف على عملية المتابعة والتقييم. وسيتم تشكيل مجموعة عمل فنية لمساعدة اللجنة الفنية المتخصصة في أداء اختصاصها.

13. تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي المهام التالية:

أ) استعراض التقدم المحرز في تنفيذ مقررات القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بوجه خاص:

1) تسهيل عملية تنفيذ وتقييم الإعلان وخطة العمل من خلال صياغة برنامج تنفيذ مدته أربع سنوات يّركز على عدد محدود من الاستراتيجيات ذات الأولوية الرئيسية المتعلقة بالمجالات ذات الأولوية الرئيسية وتقديمه إلى اللجنة الفنية المتخصصة

وذلك بالتشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبدعم من منظمة العمل الدولية ووكالة النيباد للسماح بعملية تخطيط أكثر تكاملا وتماسكا على جميع المستويات؛

2) توعية الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية المشتركة والمنظمات غير الحكومية الدولية بضرورة بدء وتنسيق الإجراءات والبرامج اللازمة لتنفيذ الإعلان وخطة العمل؛

3) التأكد من أن جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية قامت بإنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية لمتابعة وتقييم تنفيذ الإعلان وخطة العمل؛

4) العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمة العمل الدولية ووكالة النيباد لتحديد أشكال وأدوات موحدة لمتابعة ورصد تنفيذ الإعلان وخطة العمل. وسيتم تقديم هذه الأشكال والأدوات إلى مجموعة العمل الفنية التي تدعم اللجنة الفنية المتخصصة في أداء اختصاصها؛

5) تلقي ومراجعة التقارير من مؤسسات المتابعة للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك من الشركاء الإنمائيين الدوليين وتقديم توصيات بشأنها؛

6) عقد اجتماعات متابعة كل سنتين مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالة النيباد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان وخطة العمل وذلك على أساس التقارير المرحلية التي تقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بإعدادها وتقديمها. وسوف يستند هذا الاجتماع إلى تقرير المتابعة القاري الموحد؛

7) تسهيل عقد اجتماعات تشاورية منتظمة بين اللجنة الفنية المتخصصة ومؤتمر الوزراء المسؤولين عن المالية والتخطيط الإنمائي ومؤتمر الوزراء المسؤولين عن التعليم والتدريب المهني والفني؛

ب) إعداد التقارير ذات الصلة، بما في ذلك:

1) تقرير سنوي عن أنشطة المتابعة للمفوضية يتم إرساله إلى الدول الأعضاء؛

2) تقارير تحليلية كل عامين لاستعراض وضع تنفيذ الإعلان وخطة العمل على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى الشركاء الإنمائيين الدوليين مع تسليط الضوء على المجالات التي ينبغي تحقيق المزيد من التقدم فيها واقتراح الحلول الممكنة للعقبات وتوفير الخطوط التوجيهية الرئيسية للسياسات؛

3) تقارير تقييم شاملة عن تنفيذ الإعلان وخطة العمل كل خمس سنوات، أي في عام 2019 وعام 2024؛

ج) تسهيل بناء القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، بما في ذلك:

1) وضع الخطوط التوجيهية لمساعدة الدول الأعضاء على صياغة خطط عمل مفصلة بشأن آليات المتابعة على المستويين الإقليمي والوطني بمشاركة الشركاء الاجتماعيين؛

2) بالتعاون الوثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، تنظيم ورش عمل وأنشطة تدريبية حول المسائل ذات الصلة بالعمالة والحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر بغية تعزيز قدرة صانعي السياسات في الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

3) دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تعبئة الموارد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل ضمان التنفيذ الفعال للإعلان وخطة العمل باستخدام الوثيقة الاستراتيجية حول تعبئة الموارد للاتحاد الأفريقي؛

4) جمع وتوثيق المعلومات من البلدان ووكالات الأمم المتحدة والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والتكليف بإجراء دراسات

متعددة التخصصات وبحوث وتقييم لوضع العمالة والقضاء على الفقر وتعميم النتائج على الدول الأعضاء؛

د)التعاون: التعاون مع المنظمات الأفريقية والإقليمية والقارية والدولية الأخرى المعنية بمسائل ومشاكل العمالة والقضاء/التخفيف من حدة الفقر وتعبئة الموارد والدعم من الشركاء المتعاونين ووكالات الأمم المتحدة.

جيم. على المستوى الإقليمي:

14. تقوم المجموعات الاقتصادية الإقليمية بالمهام التالية:

أ) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تضطلع بوضع برنامج تنفيذ مدته أربع سنوت يركز على عدد محدود من الاستراتيجيات الرئيسية ذات الأولوية للمجالات الرئيسية ذات الأولوية وتقديمه إلى الاجتماع الإقليمي لوزراء العمل؛

ب) مساعدة الدول الأعضاء على تحديد خط الأساس وبيانات ومؤشرات المتابعة لرصد وتقييم التقدم المحرز؛

ج) إعداد تقارير سنوية لتسليط الضوء على المجالات التي تتطلب المزيد من التقدم وتوفير خطوط توجيهية عامة للأولويات الرئيسية. ويتم تقديم التقرير إلى الدورات العادية للمؤتمر الإقليمي للوزراء المسؤولين عن العمل والعمالة والضمان الاجتماعي؛

د) إنشاء/تعزيز آلية المتابعة الإقليمية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية وذلك تمشيا مع آليات التشاور الإقليمية القائمة المعنية بالعمل والعمالة والحماية الاجتماعية وهجرة اليد العاملة؛

هـ) تحليل حساسية ميزانية العمالة: استخدام تعريف الاتحاد الأفريقي لنطاق العمالة وتحديد نسبة الميزانيات الوطنية وغيرها المخصصة لتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر.

و)تشجيع الرصد المستقل للتقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك من قبل الشركاء الاجتماعيين واللجان البرلمانية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومجموعات الشباب والنساء والنقابات المهنية؛

تعبئة الموارد:

15.ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لطرق تمويل أنشطة عملية المتابعة على المستوى الوطني والإقليمي والقاري. وينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي تحديد هذه الطرق وتقديمها إلى اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة للمصادقة عليها تمهيدا لإجازتها من قبل أجهزة صنع السياسات المعنية للاتحاد الافريقي. وينبغي تحديد الأولويات الوطنية أولا.

16.تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية بتحديد طرق إنشاء صندوق للعمالة والتماسك الاجتماعي لدعم تنفيذ الإعلان وخطة العمل من قبل الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

EX.CL/892(XXVI)
ANNEX. 3

إدارة هجرة الأيدي العاملة

من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا

—

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517 700 Fax: 5130 36

website: www. www.au.int

المجلس التنفيذي

الدورة العادية السادســة والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2015

EX.CL/892(XXVI) ANNEX.3

الأصل: إنجليزي

إدارة هجرة الأيدي العاملة

من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا

—

مفوضية الاتحاد الأفريقي

منظمة العمل الدولية

المنظمة الدولية للهجرة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا:

السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، جماعة شرق أفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا/المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي

لقد جعلت زيادة العمالة العابرة للحدود وتنقل الكفاءات من هجرة الأيدي العاملة تحديا أكثر إلحاحا الآن أكثر من أي وقت مضى بالنسبة للحكم في جميع أنحاء أفريقيا. ويقر إطار سياسات الهجرة للاتحاد الأفريقي بحق أن "الهجرة ستكون موضوعا رئيسيا في القرن الحادي والعشرين وستطرح بالتالي بعض التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لصانعي السياسات في الإدارة المستقبلية للهجرة من أجل تحسين أحوال المجتمعات الأفريقية".

في مبادرة جديدة جريئة اتخذت في الوقت المناسب، قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإعداد برنامج إقليمي لإدارة هجرة الأيدي العاملة من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية. أوضحت الدورة العادية التاسعة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية للاتحاد الأفريقي أنه "ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بحث قضية هجرة الأيدي العاملة الإقليمية بوصفها عاملا هاما في تحقيق التنمية المستدامة."

في البداية، تم تنظيم هذا الجهد في شكل برنامج يستغرق تنفيذه أربع سنوات للتعاون وبناء القدرات لدعم تحقيق إدارة أفضل للأيدي العاملة وتنقل الكفاءات داخل أفريقيا، ولا سيما داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

استجابة للاحتياجات المحددة بكل وضوح من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء الاجتماعيين وكذلك تلك التي تم تحديدها في أدوات السياسة الإقليمية الاتحاد الأفريقي، يركز البرنامج على المجالات ذات الحيوية لتسهيل حرية تنقل العمال كوسيلة حاسمة لتعزيز التكامل الإقليمي والتنمية في أفريقيا.

يتمثل الهدف العام المعلن في: تعزيز فعالية إدارة وتنظيم هجرة وتنقل الأيدي العاملة في أفريقيا، في إطار سيادة القانون وبمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومات والهيئات التشريعية والشركاء الاجتماعيين والمهاجرين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. ومن المتوقع على المدى الطويل:

- تمديد العمل اللائق والحماية الاجتماعية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم،
- تعزيز التكامل الإقليمي والتنمية الشاملة
- تشجيع الإنتاجية والاستثمار المنتج ونجاح الأعمال

- تمكين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي الأفضل للمهاجرين، وإيجاد آليات فعالة للأيدي العاملة والحماية الاجتماعية، والأنظمة المستدامة لسوق العمل.

فيما يلي الأغراض المباشرة للبرنامج:

1. المضي قدما في إدراج المعايير الدولية الرئيسية حول هجرة الأيدي العاملة في القوانين الوطنية.
2. إعداد واعتماد وتنفيذ أنظمة منسقة لحرية التنقل وسياسة وطنية متماسكة لهجرة الأيدي العاملة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
3. تمكين مؤسسات العمالة من الإشراف على إدارة هجرة الأيدي العاملة وتسييرها ووضع السياسة الخاصة بها.
4. إنشاء آليات إقليمية للتشاور والتنسيق الثلاثي بشأن السياسات المتعلقة بقضايا هجرة الأيدي العاملة وتسهيل التشاور والتعاون مع المناطق الأخرى.
5. دعم العمل اللائق للمهاجرين مع التطبيق الفعال لمعايير العمل للعمال المهاجرين.
6. توسيع الضمان الاجتماعي حتى يشمل المهاجرين نظم يمكن الوصول إليها وتكون قابلة للتحويل ومتطابقة مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.
7. سد النقص في المهارات وعدم التطابق بين المهارات والتعليم وزيادة الاعتراف بمؤهلات منسقة في جميع أنحاء أفريقيا.
8. تعزيز جمع وتبادل واستخدام البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر حول النشاط الاقتصادي للمهاجرين، والعمالة، والمهارات، والتعليم، وظروف العمل، والحماية الاجتماعية.

<u>سياق ومبررات هذا البرنامج</u>:

قدرت منظمة العمل الدولية عدد العمال المهاجرين في القارة ب 8.4 ملايين عام 2010، من أصل ما مجموعه19.3 مليون مهاجر (أشخاص يعيشون خارج بلدانهم الأصلية) في أفريقيا ذلك العام[1] في حين يقدر البنك الدولي أن 31 مليون شخص أفريقي كانوا يعيشون في بلدان أخرى خارج أماكن

[1] منظمة العمل الدولية، 2010. الهجرة الدولية للأيدي العاملة: نهج قائم على الحقوق، مكتب العمل الدولي، جنيف، ص.17

ولادتهم، و77% منهم يأتون من أفريقيا جنوب الصحراء[2]. وسيتزايد الطلب على التنقل عبر الحدود في أفريقيا في المستقبل المنظور. وعليه، تشكل الإدارة الفعالة للهجرة أحد التحديات الهامة للدول الأفريقية.

تساهم عوامل الفقر والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية في الهجرة الواسعة والتهجير القسري في أفريقيا. وقد عجلت العولمة أيضا الأسباب الهيكلية التي ساهمت في تسريع تدفقات الهجرة عبر الحدود، بما في ذلك الاختلالات في سوق العمل، والتغيرات التكنولوجية، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، والعوامل الديموغرافية.

الدوافع العالمية:

قدرت منظمة العمل الدولية أن 105.4 ملايين شخص كانوا نشطين اقتصاديا من أصل 214 مليون شخص يعيشون خارج بلدان ولادتهم أو جنسيتهم في عام 2010[3]. أبرزت منظمة العمل الدولية أيضا " أن هؤلاء (105.4 ملايين) وأفراد العائلة المرافقين لهم سوف يمثلون ما يقرب من 90 في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين.[4] تم تحديث هذا التقدير العالمي لإجمالي المهاجرين ليصل إلى 235 مليون في التقدير الجديد[5] لعام 2013. لا تشمل هذه الأرقام الأعداد الكبيرة للأشخاص الذين هم في حالات هجرة مؤقتة أو أنهم متجولون.

---

[2] مصفوفة الهجرة الثنائية، البنك الدولي، 2010

[3] المرجع السابق لمنظمة العمل الدولية، 2010، ص 17

[4] المرجع نفسه، ص 2

[5] الأمم المتحدة (2013) الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: إصدار 2013 – المهاجرون حسب العمر والجنس. شعبة الأمم المتحدة للسكان سبتمبر 2013. انظر " الرسم البياني" لمحة موجزة مفيدة". http://esa.un.org/unmigration/wallchart2013.htm

لا تزال الضغوط الديموغرافية (الشيخوخة وزيادة نقص الأيدي العاملة) بارزة في العديد من البلدان المتقدمة والنامية. وفي الوقت نفسه، تواجه أفريقيا زيادة في تعداد السكان من الشباب إلى جانب نمو البطالة وندرة فرص العمل الرسمي. وقد أدى هذا المزيج إلى زيادة تنقل الكفاءات والأيدي العاملة داخل أفريقيا ومنها وإليها.

من المتوقع أن يزداد نقص الكفاءات حدة. تعتقد دراسة دولية حديثة أنه بحلول عام 2020 سيكون هناك نقص في المهنيين ذوي المهارات العالية على المستوى العاملي يصل إلى ما بين "38 و40 مليون من العمال من ذوي مؤهلات التعليم العالي (الجامعي أو الدراسات العليا) الذين يحتاج إليهم أرباب العمل" و" 45 مليون آخرين من العمال ذوي مؤهلات التعليم الثانوي في الاقتصادات النامية[6]."

<u>ملامح الهجرة الأفريقية:</u>

تشمل السمات الهامة التي تميز الهجرة الأفريقية ما يلي:

- هيمنة هجرة الأيدي العاملة والكفاءات بين الأقاليم في أفريقيا
- انتشار تنقل الكفاءات والأيدي العاملة داخل فضاءات مجموعة اقتصادية إقليمية معينة؛
- الأهمية الاقتصادية لتحويلات المهاجرين للعديد من البلدان الأفريقية
- زيادة تأنيث حركة الأيدي العاملة
- عدم كفاية الحماية المقدمة للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم ضد الاستغلال والعداء
- الضعف الشديد لتنفيذ مخططات حرية الحركة التنقل الإقليمي؛
- ضعف التشريعات والمؤسسات والبيانات ذات الصلة بسوق العمل؛

---

[6] معهد ماكينزي العالمي: العالم في العمل: فرص العمل، الأجور، والكفاءات لـ3.5 مليارات الأشخاص، يونيو 2012 ا بإعداد ريتشارد دوبس، أنو مادافكار، دومينيك بارتون/ إريك لاباي، جيمس مانييكا، شارل روكسبورج، سوزان لوند، سيدارت مادهاف، أنظر http://www.mckinsey.com/insights/employment_and_growth/the_world_at_work

- عدم الاهتمام بإدارة وتنظيم تنقل الأيدي العاملة والكفاءات.
- عدم كفاية أو غياب التدريب أو الاعتراف بالمؤهلات والكفاءات،
- هجرة الأفريقيين ذوي الكفاءات مما يسهم في "فقدان المواهب"،
- محدودية الضمان الاجتماعي أو غياب الوصول إليه وعدم قابليته للتحويل.
- زيادة حوادث الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

تتبع تدفقات الأيدي العاملة الأفريقية عموما ثلاثة اتجاهات رئيسية هي: الهجرة الأفريقية البينية المفصلة أدناه؛ التدفقات الخارجية تجاه القوى الاستعمارية السابقة (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا وغيرها) ولكن الآن وعلى نحو متزايد نحو وجهات أخرى (الولايات المتحدة الأمريكية وآسيا والدول العربية). أما الاتجاه الثالث فهو التدفقات من مناطق أخرى إلى أفريقيا لا سيما من أوروبا وآسيا.

تقدر نسبة الهجرة الأفريقية البينية ب 52.6% مقارنة ب 59% في أوروبا و 54.7% في آسيا. ومع ذلك، لدى أفريقيا جنوب الصحراء معدل أعلى للهجرة البينية يُقدر بنحو 65%. ويمثل التنقل البيني الإقليمي (التنقل داخل الإقليم) أكثر من 4 من أصل 5 مهاجرين في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتبلغ نسبة التنقل داخل نفس الإقليم الفرعي أكثر من 80% في غرب أفريقيا، و65% في الجنوب الأفريقي و50% في وسط أفريقيا و 47% في شرق أفريقيا و 20% فقط في شمال أفريقيا.

بما أن الاقتصادات الأفريقية تخضع إلى حد كبير لهيمنة الاقتصاد غير الرسمي الحضري والزراعة، فغالبا ما يوجد العمال المهاجرون في القارة في حالات تتميز بانخفاض الدخل والأجور، وعدم توفر الحماية الاجتماعية، وفرص العمل وأماكن العمل غير المستقرة ، وظروف العمل القاسية جدا، وانخفاض محافظ المهارات. ويعمل العديد من المهاجرين لحسابهم أو في الزراعة والنشاط غير الرسمي، في حين يمكن وجود أعداد كبيرة في الصناعة والخدمات.

هناك أيضا تنقل "دائري" كبير عبر الحدود للتجار تواكبه زيادة في تدفقات التجارة العابرة للحدود التي تعزز النمو المحلي وفرص العمل.

وتبرز التقارير انتهاكات حقوق العمل والحقوق الأخرى للمهاجرين وحالات هجمات كراهية الأجانب التي يتعرض لها المهاجرون والطرد التعسفي، التحديات المتعلقة بتحقيق العمل اللائق والمساواة في المعاملة وحماية حقوق الإنسان وفقا للمعايير التي صدق عليها العديد من الدول الأفريقية.

التكامل الاقتصادي الإقليمي:

تعتبر حرية تنقل الأشخاص ركيزة أساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. تضمن حرية التنقل توفر الكفاءات والأيدي العاملة عند الحاجة لتشجيع الاستثمار والتنمية الاقتصادية وهي أيضا وسيلة عملية لتوسيع التجارة الحرة وكذلك التجارة في السلع والخدمات المنتجة محليا.

اعتمدت المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة شرق أفريقيا نظما قانونية لتنقل العمال بين الدول الأعضاء، بينما أبرمت السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية مؤخرا اتفاقات بشأن التنقل تنتظر الاعتماد والتنفيذ من قبل الدول المشاركة. وتتفاوض مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي حاليا بشأن نظام جديد. وتتفق هذه الأطر القانونية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية عموما مع المعايير الدولية. وقد صادق أكثر من نصف جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إحدى الاتفاقيات الأساسية الثلاث الخاصة بالعمال المهاجرين على الأقل.

معوقات الإدارة الرشيدة لتنقل الأيدي العاملة

غالبا ما يعيق تنقل العمل عدمُ تنفيذ آليات وحقوق بروتوكول حرية التنقل من خلال انتشار الإجراءات الصارمة على الحدود وكثرة الحواجز على الطرق ونقاط التفتيش الأمنية على الطرق السريعة الدولية

وسوء التصرف على الحدود وعلى طول طرق النقل، وعدم الاتساق بين هجرة العمالة، والتجارة الإقليمية، ورصد الهجرة والأمن[7]. ولا تزال الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية تتميز بغياب أطر استراتيجية وسياسة شاملة حول هجرة العمالة الوطنية، على الرغم من أن معظم البلدان تسير في هذا الاتجاه.

يعتبر غياب الإرادة السياسية والثغرات في القدرات وضعف التنسيق المؤسسي من الانشغالات الأساسية على المستوى الوطني. ويزداد ذلك تفاقما بسبب ضعف أنظمة جمع البيانات وإدارتها[8] وغياب الروابط بين سياسة الهجرة والعوامل الأساسية في مجال الاقتصاد وسوق العمل والعمالة، والصعوبات التي تواجه مؤسسات العمل الوطنية والمجتمع المدني للوصول إلى السكان، وضعف النظم القضائية[9].

يعتبر عدم شفافية أسواق العمل وعدم مواءمة الأطر القانونية وغياب المعلومات الدقيقة حول العمالة قيودا حادة تواجه إدارة هجرة الأيدي العاملة في أفريقيا. من الضروري مواءمة الأطر القانونية والسياسات لضمان إيجاد أسواق عمل متكاملة تقوم على العمل المنسق، والضمان الاجتماعي، وقوانين الاستثمار، وأطر متطابقة للاعتراف بالتعليم والمهارات.

يتمثل العائق الرئيسي في غياب بيانات موثوق بها ودقيقة وشاملة عن هجرة العمالة والعمال المهاجرين وكذلك عن أسواق العمل. تتعلق البيانات الموجودة أساسا "بالحركة" وتقدم، في أحسن الأحوال، بعض المؤشرات على المخزونات والتدفقات، في حين أن هناك بيانات ضئيلة أو معدومة متعلقة بكفاءات

---

[7] وردت العوامل المذكورة أعلاه في البيان الختامي للقمة المصغرة لرؤساء الدول والحكومات حول إنشاء إيكواس بلا حدود ، أبوجا، 2000 وفي النهج المشترك للإيكواس بشأن الهجرة، 2008.

[8] يجعل عدم وجود مقارنة للإحصاءات الوطنية من الصعب إجراء تحليل إقليمي استنادا إلى البيانات الوطنية.

[9] منتدى الساحل وغرب أفريقيا/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2009)، التحديات الإقليمية للهجرة في غرب أفريقيا، وجهات النظر الأفريقية والأوروبية، دار الطباعة Trémolières Marie ، دراسات غرب أفريقيا

المهاجرين ومهاراتهم القابلة للتوظيف والمشاركة في سوق العمل، وظروف العمل، أو تغطية الضمان الاجتماعي.

غالبا ما تأتي الهجرة من تردي الأمن البشري غير المناسب وتمثل استراتيجية لمواجهة مخاطر عدم المساواة في الدخل وارتفاع معدلات البطالة ومعدلات العمالة الناقصة، والصراعات، والتدهور البيئي. ومع ذلك، فإن الأجندة الأمنية كثيرا ما تحد من الفهم العميق لهجرة الأيدي العاملة كقضية أساسية للتنمية والتكامل الإقليمي والرعاية الاجتماعية. ويتمثل التحدي الرئيسي في غياب نهج سياسة شمولي، ويزداد هذا التحدي حدة بسبب هيمنة المخاوف الأمنية على حساب تكامل سوق العمل.

<u>التحديات ذات الأولوية من أجل العمل:</u>

حددت مشاورة إقليمية منعقدة في 16 ديسمبر 2013 في أديس أبابا التحديات ذات الأولوية وكذلك اتجاه التعاون على نطاق أفريقيا بشأن إدارة هجرة الأيدي العاملة. شاركت في الاجتماع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والإيكواس والإيجاد والسادك[10] ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز واليونسكو وكذلك منظمة الأعمال التجارية لأفريقيا و الفرع الإقليمي لمؤتمر الاتحاد الدولي للنقابات العمالية. اتفقت المشاورة على سبع نتائج رئيسية مشتركة بين كافة المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

1. ندرة البيانات حول خصائص وظروف العمال المهاجرين والبيانات المطلوبة للسياسات في المجال الاقتصادي والعمل ووضع المشاريع والاستثمار والتعليم والحماية الاجتماعية.
2. عدم تنفيذ أنظمة خاصة بحرية التنقل والغياب العام لسياسات وطنية متماسكة حول هجرة الأيدي العاملة.

[10] أعد البروفيسور موريوس أوليفي، بصفته خبيرا استشاريا للاتحاد الأوروبي، تقريرا عن مبادرات السادك ولاسيما حول الضمان الاجتماعي

3. الفجوات الواسعة بين الاحتياجات في مجال المهارات والأعداد والأنواع المنتجة في أفريقيا
4. غياب الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي للعديد من المهاجرين
5. انتشار علاقات وظروف عمل تعسفية لا ترتقى إلى المستوى المطلوب
6. غياب القدرة والتنسيق والمشاركة السياسة لدى مؤسسات العمل
7. غياب الحوار والتنسيق بشأن هجرة الأيدي العاملة بين الجهات الفاعلة ومؤسسات العمل.

الدعم الفني الدولي وبناء القدرات:

قيَّم التشاور الذي عقد في ديسمبر والمقترح الذي نتج عنه الدعم الكبير المقدم من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة على مدى العقد الماضي لأفريقيا حول إدارة هجرة الأيدي العاملة. وقد تم تنفيذ مشاريع في مجال التعاون الفني وبناء القدرات بشأن هجرة الأيدي العاملة في شرق أفريقيا وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي والمغرب العربي وفي منطقة القرن الأفريقي مؤخرا. وقد جرت مشاورات ثلاثية إقليمية في جميع الأقاليم الفرعية فضلا عن مشاورات نقابية حول العمال المهاجرين ومشاورات حول تنقل الأيدي العاملة بين أرباب العمل. وتشمل الجهود الأخرى مشاريع منظمة العمل الدولية بشأن توسيع نطاق الضمان الاجتماعي للعمال المهاجرين في 12 بلدا أفريقيا، وأنشطة برنامج العمال المهاجرين المحليين لمنظمة العمل الدولية، ومراكز موارد المهاجرين للمنظمة الدولية للهجرة وغير ذلك. وتشمل المبادرات الحالية مشروعا كبيرا تدعمه المفوضية الأوروبية حول هجرة الأيدي العاملة وإدارة الحدود والتهريب في غرب أفريقيا تنفذه المنظمة الدولية للهجرة بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية والمركز الدولي لوضع سياسات الهجرة والعمل الذي تقوم به حاليا منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة مع السادك حول السياسات والبيانات والضمان الاجتماعي والمبادرة الإقليمية الأخيرة لإدارة الهجرة التي تنفذها المنظمة الدولية للهجرة والإيجاد بتمويل من الحكومة السويسرية.

أطر السياسة الأفريقية:

تتكوّن هذه المبادرة الجديدة من أطر السياسات الإقليمية الأفريقية والتوصيات:

- **خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتعزيز العمالة وتخفيف حدة الفقر** لعام 2014 التي تطالب بالمساواة في الإدارة الدولية وتسهيل هجرة الأيدي العاملة في أفريقيا.
- **إطار سياسات الهجرة للاتحاد الأفريقي** لعام 2006 الذي يكرس فصلا أساسيا لهجرة الأيدي العاملة.
- **إطار السياسة الاجتماعية للاتحاد الأفريقي** لعام 2008 الذي أوصى بالتعاون الإقليمي لإدماج برامج الضمان الاجتماعي في أفريقيا للاستفادة من تنقل الأيدي العاملة.
- **خطة عمل الاتحاد الأفريقي لتعزيز التجارة الأفريقية البينية** (2012) التي تقر بالدور الرئيسي لحرية تنقل الأشخاص وتنظيم هجرة الأيدي العاملة. وتعتبر الاتفاقات الإقليمية ضرورية لتطوير وتسهيل هجرة الأيدي العاملة على المستوى الإقليمي.
- **لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي** التي تعتبر هجرة الأيدي العاملة على الصعيد الإقليمي عاملا هاما للتنمية المستدامة والتكامل الإقليمي
- الدورة العادية التاسعة **للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الأفريقي** (أبريل 2013) التي اعتمدت ميثاق توظيف الشباب والنساء بما في ذلك "تعزيز تنقل الأيدي العاملة على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي". يدعو الميثاق **مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى وضع خطة للهجرة.**
- **الخطة الاستراتيجية 2014-2017 للاتحاد الأفريقي** التي تسعى إلى "تشجيع هجرة الأيدي العاملة لدعم الاستثمار العابر للحدود وسد الفجوة في المهارات."
- **إعلان أفريقيا -الاتحاد الأوروبي المشترك حول الهجرة والتنمية**، طرابلس، 22-23 نوفمبر 2006.
- **خطة عمل الشراكة الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا - الاتحاد الأوروبي للهجرة والتنقل والتوظيف**

فحص المكونات الأفريقية الثلاثة:

تم تقديم مشروع وثيقة البرنامج إلى مجموعة عمل للخبراء وبعد ذلك إلى الجلسة العامة للدورة الاستثنائية للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التي عقدت في ويندهوك من 22 إلى 24 أبريل 2014. أثبتت نتائج الخبراء والمدخلات صحة البرنامج المقترح وكافة مكوناته. وقد تضمنت المكونات اقتراحات لضبط أنشطة البرنامج وفقا للوقائع والاحتياجات تم إدراجها بعد ذلك في وثائق البرنامج المنقح.

أهداف وغايات وأنشطة البرنامج:

إن أهداف وغايات برنامج إدارة الأيدي العاملة في أفريقيا مستمدة من التطلع الطويل المدى نحو تحقيق نظام فعال لتنقل الأيدي العاملة من أجل التكامل والتنمية في أفريقيا إلى جانب الإدارة اللازمة لضمان استمرارها.

وفقا للأغراض العامة، يسهل البرنامج المشترك تنفيذ استراتيجية الخطة الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي 2014–2017. ويندرج ضمن المحاور الاستراتيجية لإطار سياسات الهجرة للاتحاد الأفريقي ويحمل الإجراءات ذات الأولوية الواردة في ميثاق للاتحاد الأفريقي لتوظيف الشباب والنساء وخطة العمل للقضاء على الفقر والشاملة (التي سيتم اعتمادها في سبتمبر 2014). ويأخذ في الاعتبار شراكة أفريقيا – الاتحاد الأوروبي حول التنقل والهجرة. ويستجيب المشروع أيضا لاحتياجات وشواغل العمال المهاجرين وأسرهم ومنظماتهم.

يقر البرنامج الأول لمدة أربع سنوات بأن تحقيق أهدافه يتطلب جهدا متماسكا ومستداما على مدى سنوات عديدة أخرى. ويمثل البرنامج قيمة إضافية من خلال الاعتماد على التدخلات السابقة والحالية وإتمامها وهو بمثابة أساس لتدخلات طويلة المدى وفقا لخطة عمل واجادوجو +10 (2014–2024)

تركز إجراءات المشروع على تقاسم المعرفة جنبا إلى جنب مع الخدمات الاستشارية والتدريب، والدعوة، وتقديم المساعدة الفنية إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتعبئة الحكومات والفاعلين في المجال الاقتصادي، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والرأي العام لتعزيز التقدم في التكامل والتنمية على المستوى الإقليمي.

يتمحور البرنامج منطقيا حول جزأين رئيسيين يكمل بعضهما البعض: العنصر الأول حول **إدارة هجرة الأيدي العاملة** والعنصر الثاني حول **التنفيذ العملي للقانون والسياسة.** وتشمل الأهداف والنتائج المحددة المتوقعة ما يلي:

1. تعزيز إدارة وتنظيم هجرة وتنقل الأيدي العاملة في أفريقيا:

1.1 زيادة التصديق على المعايير الدولية الرئيسية حول هجرة الأيدي العاملة وإدراجها في القوانين الوطنية

- التصديق على المعايير الدولية الرئيسية لإدارة هجرة الأيدي العاملة: اتفاقيتي منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين رقم C–97 و c–143 والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ومعايير العمل واتفاقيات منظمة العمل للعمال المهاجرين رقم C–87و C–181 وC–189 واتفاقيتي منظمة العمل الدولية للضمان الاجتماعي رقمC–102 وC–118.
- إدراج المعايير الدولية الرئيسية حول هجرة الأيدي العاملة في القوانين المحلية.

2.1 تنفيذ **أنظمة حرية التنقل** في المجموعات الاقتصادية الإقليمية واعتماد **سياسة وطنية**

- زيادة التصديق على تشريعات وطنية تمكينية حول حرية التنقل واعتمادها من قبل الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية
- وضع أو تعزيز أطر السياسات الوطنية حول الهجرة.

- إحراز التقدم في مواءمة قوانين العمل في المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبين المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

3.1 توسيع مشاركة **مؤسسات العمل والشركاء الاجتماعيين في إدارة هجرة الأيدي العاملة**

- توسيع أدوار وأنشطة وزارات العمل/العمالة في مسؤوليات إدارة هجرة الأيدي العاملة وإنشاء مراكز أو وحدات الاتصال داخل مؤسسات العمل
- توسيع مشاركة المنظمات الاجتماعية الشريكة المعنية بهجرة الأيدي العاملة وتعزيز قدرات مؤسسات العمل وتدريبها

4.1 **حوار السياسة الثلاثي** والتنسيق على مستويات الوطن والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقارة

- آليات السياسة والإدارة الثلاثية الوطنية حول هجرة الأيدي العاملة التي تم وضعها في البلدان المعنية
- المنتديات التشاورية والتنسيقية الثلاثية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول هجرة الأيدي العاملة المنشأة أو المعززة
- هيئة تشاورية – تنسيقية ثلاثية للاتحاد الأفريقي حول هجرة الأيدي العاملة ذات صلات مع آليات/منتديات المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

2. التنفيذ التشغيلي للقانون والسياسة

1.2 العمل اللائق للمهاجرين مع التطبيق الفعال لمعايير العمل

- زيادة تطبيق معايير العمل الدولية والسلامة والصحة المهنية التي تغطي الأماكن التي يعمل فيها المهاجرون.
- توسيع القدرة على تفتيش العمل حيث يتركز المهاجرون.
- خطط عمل وطنية لمكافحة التمييز وكراهية الأجانب في بلدان مختارة.

2.2 توسيع نطاق **تغطية الضمان الاجتماعي** للمهاجرين

- اتخاذ تدابير أحادية وثنائية وإقليمية لتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي وقابليته للتحويل للعمال المهاجرين في بلدان المنشأ والتوظيف إلى جانب توسيع تنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة
- وضع أطر للتعاون في مجال الضمان الاجتماعي على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية تنطبق على المهاجرين في مجموعات اقتصادية إقليمية معينة

3.2 معالجة **نقص المهارات** وزيادة **الاعتراف بالمؤهلات**

- إطلاق عمليات تشاورية بين الجهات الإقليمية والوطنية المعنية بالتعليم/التدريب والاعتماد؛
- الالتزام بتحديث وتوسيع التعليم والتدريب على الصعيدين الفني والمهني وذلك لمعالجة عدم التطابق بين المهارات والتعليم.
- تحديد عمليات الحصول على مؤهلات مهنية موحدة/مطابقة أو معترف بها من قبل الجميع وكذلك في مجال التدريب والخبرة
- اعتماد تدابير سياسية وإدارية من قبل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتشريعات الوطنية من أجل تنفيذ معايير موحدة بخصوص المؤهلات والتدريب.
- توفير بيانات تجريبية حول المهارات الحالية واحتياجات العمل والتنبؤ بالاتجاهات والاحتياجات المستقبلية.

4.2 توفير واستخدام بيانات ذات صلة وقابلة للمقارنة **لسوق العمل وهجرة الأيدي العاملة**

- تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ذات الصلة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة
- زيادة استخدام المعايير الدولية الإحصائية ومؤشرات هجرة الأيدي العاملة والتوسع في استخدام مؤشرات مشتركة وتبادل البيانات داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها.
- تبادل البيانات والتنسيق بين المؤسسات الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛

- ربط البيانات بقواعد بيانات سوق العمل وهجرة الأيدي العاملة وإجراء بحوث ودراسات مواضيعية حول جوانب محددة للتفاعل بين هجرة الأيدي العاملة وحرية التنقل والتكامل الإقليمي والتنمية.

الجهات الفاعلة وأدوارها:

يتم تنفيذ المشروع الأولي من قبل مجموعة من الشركاء تحت قيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي جنبا إلى جنب مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تقدم مفوضية الاتحاد الأفريقي الرؤية الشاملة والمنظور السياسي للمشروع، بالتشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية ومشاركتها. أما منظمة العمل الدولية فهي المسؤولة عن الإشراف المفاهيمي والفني العام والتوجيه والدعم التشغيلي باعتبارها وكالة مشتركة في القيادة. وتساهم المنظمة الدولية للهجرة بالمعرفة والخبرة في مجالات سياسات وإدارة الهجرة وعمليات البرنامج وتلزم مكاتبها الميدانية، بينما تساهم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالخبرات والموارد المعرفية والخدمات الاستشارية في المجالات المواضيعية ذات الصلة. وتعتبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية المشاركة الرئيسية في أنشطة البرنامج وكذلك في التنسيق والإدارة بشكل عام.

أصحاب المصلحة:

إن الجهات الفاعلة الاقتصادية لأفريقيا والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمهاجرين وأسرهم وكذلك منظمات المهاجرين وشعوب المنطقة هم المستفيدون وأصحاب المصلحة في حرية التنقل والهجرة. وأصحاب المصلحة المباشرون في هذا البرنامج هم المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الاجتماعية الشريكة والمؤسسات الحكومية الوطنية ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني المعنية؛ والقطاع الخاص.

إدارة المشروع والاتصالات والرصد:

من شأن إنشاء هيكل للحكم والإدارة ضمان الحكم الرشيد. وسيقدم مجلس تنسيق البرنامج التوجيه والإشراف العام. وعلى المستوى العملي، ستقوم الوحدة المعنية بدعم المشروع بتنسيق وتنفيذ الأنشطة. وسوف يشمل أعضاؤها الموظفين الإداريين والفنيين والماليين للوكالات المتعاونة الأربع (الاتحاد الأفريقي، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا). وسيضم فريق العمل موظفا معنيا بالهجرة من كل مجموعة اقتصادية إقليمية.

ستسمح الاستراتيجية الدعائية بإطلاق برنامج توعية مناسب لدى أصحاب المصلحة والجمهور الأوسع. وسيتم إجراء متابعة وتقييم دائمين من قبل الفريق المعني بتنسيق البرنامج. وسيتم إجراء تقييم نصف مرحلي لأهمية وأداء ونجاح الأنشطة المنفذة، وتحليل التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، بينما سيُجرَى تقييم نهائي لتحليل تحقيق أهداف المشروع/البرنامج ودرجة نجاحها.

الخلاصة:

سيسهم البرنامج الأولي الذي مدته أربع سنوات إسهاما كبيرا في التطوير المحتمل لليد العاملة وتنقل الكفاءات في أفريقيا من خلال تشجيع ودعم الإدارة الفعالة لهجرة الأيدي العاملة.

EX.CL/892(XXVI)ANNEX. 4

مشروع إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIAP. O. Box 3243 Tel: 5517 700 Fax: 5517844
www.africa-union.org

SA 12868

القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي
حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة
واجادوجو، بوركينا فاسو، 3-7 سبتمبر 2014

الموضوع " العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة"

مشروع إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة

أولا: **السياق**:

اعتمد زعماء الاتحاد الأفريقي الإعلان وخطة العمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة خلال القمة الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات المنعقدة في واجادوجو، بوركينا فاسو، يومي 6 و7 سبتمبر 2014.

يدعو كل من الإعلان وخطة العمل إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز تنفيذهما على جميع المستويات. وتستند خطة سياسات واجادوجو زائد 10 إلى ستة مجالات رئيسية ذات الأولوية حول الالتزام بالعمل والعمالة والحماية الاجتماعية في العقد المقبل:

أ. القيادة السياسية، المساءلة والحكم الرشيد؛
ب. عمالة الشباب والمرأة
ج. الحماية الاجتماعية والإنتاجية من أجل النمو المستدام والشامل
د. مؤسسات سوق عمل تؤدي وظائفها بشكل جيد وتكون شاملة للجميع؛
هـ. هجرة القوة العاملة والتكامل الاقتصادي الإقليمي
و. الشراكة وتعبئة الموارد.

وينص ميثاق عمالة الشباب والنساء EX.CL/Dec.648(XIX) على أنه "بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي لأصحاب العمل، ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي الدعوة من أجل تعزيز التزام القطاع الخاص بتشجيع عمالة الشباب والنساء". ومن منظور أوسع، تكرس خطة عمل واجادوجو حول العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة **مجالها ذي الأولوية الرئيسي رقم 6** للموضوع الاستراتيجي "**الشراكة وتعبئة الموارد**". وتهدف إلى "إقامة/تعزيز شراكات بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات، بما في ذلك خطط المسؤولية الاجتماعية للشركات".

تتطلب استراتيجية التنفيذ الجديدة نهجا منظما يقوم على إطار واضح للشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة. وهذا الإطار موجه نحو العمل ومن

المفترض أن يكون بمثابة أداة لحفز الدول الأعضاء على إقامة شراكات بين القطاعين العام مصممة حسب الحاجات الوطنية وتعكس مجموعة من الإجراءات المشتركة في جميع أنحاء أفريقيا.

تبرز دراسة استقصائية أجرتها مؤسسةBusiness Africa (2013[11]) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي اهتمام القطاع الخاص وخبرته واستعداده للانخراط في شراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلى الصعيد العالمي، تمتلك منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية سياسة وإجراءات محددة حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويشارك عدد من الشركاء الإنمائيين الدوليين في تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال تدخلات محددة: البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، إدارة التنمية الدولية، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات وغيرها. دعا كل من أجندة التنمية العالمية لما بعد 2015 ومنتدى بوسان الرفيع المستوى حول فعالية المعونة إلى دعم النمو القائم على القطاع الخاص وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص.

يعتمد إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة على أوجه التآزر والتكامل بين إعلان واجادوجو لعام 2014 وغيره من سياسات الاتحاد الأفريقي حول التنمية الزراعية والتصنيع من أجل الوظائف الصناعية، والتعليم والتدريب على الصعيدين المهني والفني، والتجارة، والتمويل الصغير، والحكم المحلي، وتطوير البنية التحتية، الخ

ثانيا: **فئات تدخلات/برامج إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة:**

يُتوخى سبع فئات من التدخلات/ البرامج لإرشاد الدول الأعضاء في وضع أطرها الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة من خلال تحديد البرامج والأنشطة ذات الصلة بسياقها الوطني.

[11] دراسة استقصائية أجرتها مؤسسة Business Africa حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل عمالة الشباب والنساء في عام 2013 بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي

1. الانتقال من المدرسة إلى العمل/البرامج المؤهلة للعمل

تم تسليط الضوء على نقص الخبرة باعتباره إحدى النكسات الرئيسية لانتقال صغار الخريجين من المدرسة إلى العمل. ويمكن أن تساعد تدابير بدء التوظيف على التغلب على العقبات التي تحول دون توظيف الشباب. وسيعتمد إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص على برامج الانتقال من المدرسة إلى العمل والقابلية للتوظيف التالية، بما في ذلك الخطط المؤسسية:

أ. وضع برامج للتدريب والتلمذة والتدريب أثناء العمل لإدماج الشباب في الشركات من خلال الإلحاق الصناعي.

ب. إصلاح نظم التعليم والتدريب لضمان توافق أفضل بين المناهج واحتياجات سوق العمل وإقامة التعاون بين القطاع الخاص/ والتعليم والتدريب على الصعيدين المهني والفني لإعداد الشباب لعالم العمل؛

ج. تفعيل معلومات سوق العمل لدعم تقديم المشورة المهنية: توقعات السلوك/المهارات وإجراء دراسات استقصائية لتحديد الثغرات والفوائض في المهارات وما إلى ذلك؛

د. توفير حوافز مالية واجتماعية لتعزيز تنسيب الشباب والنساء

هـ. بالتعاون مع القطاع الخاص ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، العمل على وضع "**مبادرة مهارات لسوق العمل**" في أفريقيا

و. تنفيذ برامج الاعتراف والتحقق/اعتماد اكتساب المهارات في الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الريفي.

2. برامج إعداد المشاريع

إن سهولة إنشاء المشاريع وتنميتها أمر بالغ الأهمية لخلق فرص العمل. وينبغي للإدارات العامة التي تؤثر على الأداء أو القطاع الخاص تطوير قدرتها على إدارة إنتاجيتها ودعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص. ويجب على السلطات المحلية تحفيز روح المبادرة المحلية.

أ. اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار ووضع أحكام محددة لتشجيع الشباب والنساء على مباشرة الأعمال الحرة؛

ب. تسهيل الحصول على رأس المال والتكنولوجيا والائتمان بأسعار معقولة وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر والزراعة

ج. انشاء حاضنات لمباشرة الأعمال الحرة من قبل الشباب النساء واتخاذ مبادرات التوجيه لدعم ممارسة الأعمال الرحة من قبل الشباب النساء

د. اتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل الإدارات العامة الرئيسية المعنية بالإنتاجية مؤهلة لوضع المشاريع والقدرة التنافسية؛

هـ. تعزيز الحوار الاجتماعي والإنتاجية لتعزيز التصنيع القادرة على التنافس المستدام والشامل؛

و. اتخاذ التدابير اللازمة لضمان وصول مؤسسات الشباب والنساء إلى الأسواق

ز. اتخاذ التدابير لتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة الأفريقية البينية بما يضمن مشاركة القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين في الحوار حول التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال الحوار حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل المواءمة والتنسيق الفعال للأطر القانونية ذات الصلة بالعمل والعمالة، والضرائب وغير ذلك.

ح. اتخاذ التدابير لحفز القطاع الخاص على الاستثمار في تنمية الزراعة والأعمال الريفية، بما في ذلك تجهيز المنتجات الزراعية والوصول إلى قنوات التوزيع وتطوير المهارات والتأمين وغير ذلك؛

ط. إجراء مراجعة متبادلة بين أقران القطاع الخاص في مجال الاستثمار في المناخ وبيئة الأعمال في بلدان مختارة

3. برامج التمكين

تهدف برامج التمكين إلى دعم قدرات الفئات السكانية المحرومة وخاصة الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة على التعبير عن آرائهم والمشاركة في عملية التنمية والاستفادة منها.

أ. الاستثمار في تجديد مهارات أصحاب المبادرات من الشباب والنساء

ب. تخصيص نسبة من المشتريات لأصحاب المشاريع من الشباب والنساء والتعاقد من الباطن معهم.

ج. تعزيز المساواة أمام الفرص وحماية حقوق المرأة في العمل

د. دعم عمالة المعاقين

هـ. دعم رابطات أعمال النساء والشباب وإقامة شراكات معها

و. تشجيع مشاركة أصحاب المشاريع من الشباب والنساء في منظمات أصحاب العمل، بما في ذلك المجالس واللجان

4. برامج التمويل الشاملة

إن استراتيجيات التمويل الشامل والتمويل الصغير ضرورية للتغلب على أوجه القصور في أسواق رأس المال وآليات الإقصاء. ويجب على شركات التأمين النظر في وضع استراتيجيات تضمن خدمات أكثر شمولية من خلال الاستجابة لاحتياجات التغطية التأمينية للاقتصاد غير الرسمي والمشاريع الريفية الصغيرة، والاستثمار في فهم أفضل لاحتياجات التغطية التأمينية لهذه المشاريع.

أ. تعزيز سياسات ومؤسسات التمويل الصغير

ب. قيام مؤسسات تمويل القطاع الخاص بإنشاء صناديق خاصة لإقراض النساء والشباب أصحاب المشاريع بأسعار فائدة معقولة

ج. تسهيل التعاون بين البنوك ومؤسسات التمويل الصغير

د. إشراك مؤسسات الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد في تمويل خلق فرص العمل من خلال وضع برامج ائتمان بأسعار معقولة وتنافسية وذلك لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر والأعمال التجارية للشباب والنساء؛

هـ. وضع خدمات التأمين للاقتصاد غير الرسمي والمشاريع الريفية

5. برامج دعم الانتقال من المشاريع غير الرسمية إلى المشاريع الرسمية

إن العمالة الناقصة الهائلة هي السمة الرئيسية لأسواق العمل الأفريقية، ولا سيما في المناطق الحضرية. وتقدر بأكثر من 70% في المتوسط، بينما يُعتبر الشباب والنساء في الاقتصاد غير الرسمي الفئة الأكثر تعرضا منها. وتمشيا مع سياسات[12] الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية ، ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ تدابير جريئة لدمج المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، باعتبار ذلك جزءا أساسيا لا يتجزأ من القطاع الخاص.

أ. تحفيز الشراكات من أجل تنمية المشاريع الحرة المحلية
ب. ضمان تمثيل أصحاب المشاريع من الشباب والنساء في المجالس المحلية
ج. دمج المشاريع الحرة المحلية في السوق/سلسلة العرض والطلب للشركات المتعددة الجنسيات والشركات الكبرى لتعزيز وصولها إلى الأسواق
د. دعم بناء القدرات لتنمية الأعمال الحرة المحلية
هـ. تعزيز الجهود الرامية إلى دمج القطاع الخاص في شراكات متعلقة بالزراعة

6. برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطوير الأعمال الحرة المحلية

أ. دمج قابلية الشباب والنساء للتوظيف في المسؤولية الاجتماعية للشركات
ب. ضرورة أن تستثمر الشركات المتعددة الجنسيات والأجنبية في تنمية المهارات
ج. الاستثمار في حماية البيئة والبنية التحتية الاجتماعية وخاصة في المناطق الريفية
د. الاستثمار في القيادات الشبابية والنسائية وإجراءات المواطنة
هـ. دمج مخاوف الشباب والنساء بشأن الأعمال التجارية في أنشطة الدعوة وحشد التأييد
و. دعم الضمان الاجتماعي والشفافية المالية والحد من الخسائر الضريبية للشركات

[12] – برنامج النهوض بالاقتصاد غير الرسمي EX.CL/Dec.540 (XVI)

– خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد الريفي والعمال الريفيين، EX.CL/Dec.540 (XVI)

ز. الاستثمار في القوى العاملة الصحية والمنتجة للحد من تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا والأمراض المعدية الأخرى، والأمراض غير المعدية، والصحة الإنجابية، والكحول والتبغ والمخدرات غير المشروعة وغير ذلك

ح. إرساء الشفافية وتبسيط إجراءات قبول المنقولين داخل الشركات

7. برامج الترويج والاتصالات

على المستوى القاري، ستقوم مؤسسة Business Africa ومفوضية الاتحاد الأفريقي بإجراء أنشطة اتصالات وترويج حول إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص تستهدف الشركاء الأفريقيين من القطاعين العام والخاص فضلا عن الشركاء غير الأفريقيين، بما في ذلك مجتمعات الأعمال والشركاء الاجتماعيين من مناطق أخرى من العالم.

على المستوى الوطني، ينبغي للحكومات ومنظمات القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين العمل معا لتعزيز إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسهيل تنفيذها من خلال الأطر الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي إنشاء قاعدة بيانات حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتنظيم حلقات عمل لبناء الوعي/القدرات مع الشركاء الذين أقاموا شركات بين القطاعين العام والخاص في إطار سياستهم في مجال المساعدة الإنمائية

رابعا: **<u>التنفيذ</u>**:

سيتم تنفيذ إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة من خلال المفاوضات وإبرام أطر وطنية مشتركة. وينبغي تحديد الأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك في المجالات والأنشطة المشتركة، بين السلطات العامة، بما يشمل السلطات المحلية والقطاع الخاص والنقابات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول. وسيكون للبرلمانات أدوار مهمة في وضع سياسات العمالة القائمة على الحقوق. يجب أن يشمل إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشأن خلق فرص العمل وتحقيق التنمية الشاملة الوزارات

المسؤولة عن التوظيف والعمل والتعليم والتدريب على الصعيدين المهني والفني والمالية لتمثيل القطاع العام. ويمكن إشراك الوزارات الأخرى ذات الصلة. وينبغي تمثيل القطاع الخاص من قبل منظمات أرباب العمل الأكثر تمثيلا. ويمكن إشراك النقابات وغرف التجارة والصناعة والزراعة والحرف اليدوية.

خامسا: **الرصد والتقييم:**

تستند عملية رصد وتقييم هذا الإطار إلى آلية متابعة واجادوجو 2014. غير أنه سيتم اتخاذ إجراءات متابعة مشتركة بين القطاعين العام والخاص على المستويين الوطني والقاري. وستُقدم تقارير متابعة إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة لتحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وتحسين التعليم والتدريب على الصعيدين المهني والفني، الخ...

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2015

Report on the follow up on the Ouagadougou 2004 summit: employment, poverty eradication and inclusive development in Africa

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4706

Downloaded from African Union Common Repository